بحوث اقتصادية

الاستاذ الشهيد
مرتضى مطهري

بحوث اقتصادية

مختارات من مذكرات.

الاستاذ الشهيد مرتضى مطهري

ترجمة : جعفر صادق الخليلي

مجمع الإمام الهادي
مؤسسة البعثة

شبكة الفكر
alfeker.net

بحوث إقتصادية
الشهيد الاستاذ مرتضى مطهري
جعفر صادق الخليلي
الطبعة الاولى ١٤٠٩
قسم الاعلام الخارجي لمؤسسة البعثة
مؤسسة البعثة ـ ايران ـ طهران شارع سمية
الهاتف ـ ٨٢١١٥٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لقد كانت الثورة الاسلامية منّة من اللّه على شعبنا المظلوم وعلى ثقافتنا الاكثر مظلومية . إن أبعاد هذه الثورة الواسعة وعمقها وسرعتها وكيفية ظهورها ستكون مواضيع لبحوث وكتب ودراسات كثيرة .

إنما المهم الآن هو المستقبل الذى أمامنا ، وسيكون هذا المستقبل امتحانا يختبر به اللّه شعبنا وقادتنا وعلماءنا وجميع اولئك الذين لهم بشكل ما يد في تسيير الثورة. في الواقع اننا الآن ندرك معنى ذلك الكلام الحكيم القائل (الحفاظ على الثورة أهم من أيقادها وأصعب) .فما دامت الثورة لم تندلع بعد ،فان احداً لايحتمل

أية مسؤولية بشأن زمان اندلاعها ومكانه ، ولكن اذا حدثت الثورة ، وكانت ثورة اسلامية على الخصوص ،فجميع المسلمين الواعين ،وعلى الأخص جميع القادة الدينيين ، يكونون مسؤولين عن حفظ استمراريتها وادامتها مسؤولية مباشرة ، اذ ان ضعف الثورة وركودها - لاسمح الله - يعتبر ضعفاً وركوداً للاسلام ، وخيانة بحق الرسول (ص) وبحق المسيرة ، وعدم استحقاق للنعمة التي أرخصها علينا الباري سبحانه ،فتكون قصة آدم اخرى ،وهبوط آخر !

ان الحفاظ على كل ثورة اسلامية منوط بأمرين اثنين :

١- الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على جميع الاصعدة ، بحيث يتم تبديل جميع الممارسات الظالمة غير الانسانية ، وازالة مشاكل الناس الاجتماعية والاقتصادية . وهنا تتسم الاعمال ببعدين مزدوجين : قصور الوزير الفلاني اوتقصيره ، اوخيانة ذلك المحافظ ،اوانتخاب المدير الفلاني الفاشل ،أمور تعتبر ، فضلا عما لها من مركز ومقام في المجتمع ، خيانة مباشرة بحق الاسلام والقرآن، ككل تأخير وتعلل واتباع للسياسات المحافظة والاصلاحية في ازالة المشاكل ، وتماهل في تنفيذ الاسلام ،والأعانة على خروج الناس عن نداء الوحي الثاني ، الذى صدر اليوم عن رجل أفضل من انبياء بني اسرائيل،عن إمام وان لم يكن منصّبا ،فانه متصل ومنتسب الى ساحة سلسلة المعصومين ، ذلك النداء الذي يريد أن

يجذب اليه عالم القرن الحادي والعشرين ،الباحث عن اللّه في المجرات ، وان يخرجه من (ذاته)وان يزيل عنه (غبار الطريق) لكي (يستطيع النظر الى الجمال ثانية) .

ولكن على الرغم من الأهمية العظمى لسرعة تأثير ازالة هذه المشاكل والمصاعب الاجتماعية والاقتصادية ، فلا يبدو ان هناك خطراً آنيا من ذلك على ثورتنا ، وذلك لأن من البدهي جداً ان يتصور المرء ان أية ثورة أول ماتضطلع به هو ازالة امثال هذه المشاكل ،وهذا ما لايخفى حتى على السذج من الناس .نعم قد يكون هناك بعض الخطر الذي ينجم عن وضع العراقيل وعن الخيانات ، لاعن عدم الالتفات الى المشاكل نفسها .

اماالخطر الكبير الذي يراه الكاتب يتوجه نحو الثورة الاسلامية هو ذلك الذي ينشأ من المقولة الثقافية والعقائدية ، تلك المقولة التي منها يتألف محتوى ثورتنا . ان خطورة هذا الخطر تنجم من نواح عدة ، بعضها يتعلق بالماضي ،وبعضها آخذ بخناقنا في الحاضر ، وبعضها الآخر ينتظرنا في الطريق . وهي كما يلي :

أ ـ جو العمل الذي كان سائداً قبل الثورة .

ففي السنوات السابقة كان ضغط النظام ومضايقاته وامور اخرى سببا في تكريس كل هم الافراد وطاقاتهم في العمل الثوري ، اذ

كانت هذه الاعمال هي المعيار لقياس ولاء الاشخاص . لذلك كان الاهتمام بالمسائل الثقافيه والميادين العقائدية ضعيفا جدا ،والقليل من العناية الذي أولي لهذه الامور تناول مجالات متناثرة ولاتوخذ بالحسبان .

ب ـ شيوع العقائد الوافدة .

وسبب ذلك يعزى في بعض جوانبه الى جو العمل الاجتماعي المذكور نفسه ، ومن بعض الجوانب الأخرى يعزى الى النشاطات الدعائية التي نشط فيها الماركسيون الذين أشاعوا بأن العمليات المناوئة للنظام لايناسبها سوى (الآيديولوجية العلمية للطبقة العاملة) فكان الشباب المسلم ينخدع بهذه الاقوال سواء بصورة مباشرة أوغير مباشرة .

جـ ـ اتصاف ثورتنا بالاسلام .

ان مجرد اتسام ثورتنا بكونها اسلامية يزيد من خطورة الخطر المذكور . وذلك لأننا في الاسلام لايمكن ان ندوس على الحقائق في سبيل المصلحة ، حتى وان كان ذلك لمصلحة الاسلام .ان الاسلام يدين كل انواع التوسل بالاساليب المكيافيللية او سياسة (الغاية تبرر الوسيلة) ادانه شديدة ، ويرى ان التوسل بالطرق المشروعة ، مهما تكن شاقة ، هو السبيل الوحيد الى السعادة والانسانية .ان الثورة الاسلامية ليست من قبيل الحملات التوسعية

التي قام بها الاكاسرة والجبابرة ، بل انها ثورة في سبيل الانسانية وفي سبيل تحقيق الانسانية واجتذاب النفوس والقلوب . وعلى هذا فان الاسلام يستنكر كل اعمال العنف والاساليب الخشنة والدكتاتورية في غير سبيل الحق ، ولايجيزها . ان الاسلام لايمكن ان يغمط حقوق الانسان الأصيلة ، كحرية الفكر والعقيدة والبيان . ان الاسلام لايجيز الظلم لأقامة العدل ،فالميزان في كل الأمور يجب ان يكون الحق والعدل .ان هذه السمات التي يتسم بها الاسلام لابد ان تتسبب في ظهور المناوئين له ،مدارس وافرادا .

د ـ الماركسية منافسة الاسلام العقائدية .

ان الماركسية مدرسة ذات مبادئ لها بريق تقدمي وهي جذابة ،ويدخل ضمن حدودها نحو ثلث سكان الارض طوعا اوكرها . وخلال السبعين سنة الماضية كان المئات من الكتاب والمحققين الثوريين وغيرهم منشغلين بالماركسية ، ومازالوا ، فأصدروا مئات الكتب بجميع لغات العالم حول هذه المدرسة . والماركسية تجيز علميا جميع الوسائل للوصول الى هدفها ،وهو انشاء ديكتاتورية البروليتاريا بغير اي تحديد ولااستثناء .

نلاحظ ،من الناحية الثقافية ،ان الكتب الماركسية المعتبرة لم يبلغ عددها اصابع اليدين في بلادنا قبل الثورة ، ولكن بعد الثورة ظهرت مئات الكتب قديمها وجديدها وبترجمات

مختلفة ،وباعداد ضخمة ، بحيث اصبح عدد الآثار الماركسية التي لم تترجم الى الفارسية قليلاً جدا ، كما ان عشرات من المقالات والبيانات والكراسات مازالت تنشر كل يوم ٠

ان المذهب الماركسي يعرض في نظام فكري مدوّن بأكثر من مئة اسلوب مختلف في شتى انواع الكتب التي تناسب كل الاعمار من الصغار في الابتدائية حتى الكهول المتقاعدين ٠ وكل هذه تنال السند المادي العظيم من الدول الشيوعية البعيدة والقريبة ، ومن الجماعات التي تناوي نظام الجمهورية الاسلامية ٠

هـ ـ التماهل وغفلة رجال الدين ٠

ان رجل الدين الاصيل والملتزم الذي ادرك مؤخراً في السنين الاخيرة أهمية النشاط العقائدي وراح يسير ضالعا في هذا الطريق ، لم يلبث ، بعد طلوع شمس الثورة السريع ، ان ترك سلوكه عند اول منعطف في ذلك الطريق ، ووضع قدمه في ميدان العمل السياسي٠ فمن جهة كان هناك خطر مؤامرات حفنة من الانتهازيين ذوى الظاهر المتنور فكريا ، وحوادث اشبه بحوادث اوائل حركة (المشروطة)وعهد مصدق والكاشاني وثورة العراق ، ومن جهة اخرى كانت مشاكل البلاد الكبيرة فبعد اكثر من خمسين سنة من فساد الشياطين والحيوانات الآدمية ، تحولت البلاد الى خربة حقيقية ، بحيث تقطر من اطرافه آثار التبعية والاستعمار والضياع والاستغراب

فمن زحام الطريق الى الزراعة ، ومن الثقافة الى الصناعة ، ومن العائلة الى الجامعة ، جميعها اشبه بالدمى في أيدي الاسياد. والآن ، هذه الخربة التي تسمى ايران ، والتي تجري من تحتها بحار مما انعم الله عليها من الكنوز الثمينة والتي من فوقها السهول والجبال الخضر الوافرة ، يجب ان تتحول الى ايران جديدة بثورة اسلامية ، الى حديقة غناء . وانه لعمل صعب بيد اشخاص ليسوا من اهل الختل والخداع السياسي ، ولا هم يملكون تجربة في الترؤس والبيروقراطية . كل مالديهم من متاع - وهو المطلوب فعلاً - هو ايمان الناس بهم وتصديقهم لهم ، وثقتهم بايمانهم وامانتهم في الحفاظ على الهدف الاخير للثورة وهو الاسلام .

من الواضح ان هذه المشاكل والمصائب الضخمة لاتترك فرصة للنظر في وظيفة رجل الدين الاصيلة والاخيرة ،اعني الحفاظ على الاسلام ، والذي يعني اليوم عرضه وتطبيقه . ان رجل الدين يعتقد بأن الاسلام يجب ان يعرض على الناس عن طريق العمل ،وهذا بالطبع كلام صحيح ، إلاّ أن العمل الى ان يثمر يستغرق زمنا طويلا .وقديما قيل : في التأخير أعمار .

وهناك فكرة صحيحة أخرى يعتمدها رجل الدين ، وهي حماية الشعب وملايينه المحرومة للاسلام ، ولحماة الاسلام الصادقين ، رجال الدين الملتزمين . فليعلن المخالفون دعاواهم ، وليسمع

المناوئون سعيهم ، ولتكن لهم المؤسسات والتشكيلات ، فكل هذه ستنهار باشارة من رجل الدين الذي يطمئن الناس الى صدقه وايمانه ، وكما ان غضب الناس وقوى الشعب حطمت كالسيل الجارف قلاع الظلم وا لاستبداد المكينة منذ آ لاف السنين في هذا البلد ، فهي قادرة مرة اخرى على ان تسوي با لارض هذه ا لاكواخ الواهية التفهة للتآمر والفساد ·وهذا صحيح بالطبع ، ولكن الى متى ؟ اذا كنا متفائلين ،ومتفائلين جدا ، نعتقد- لاسمح اللّه - انه بعد عهد وجود ولي ا لأمر الشريف وا لامام الروحاني ، وروح ارواح هذه ا لامة ، ستشرق جوهرة اخرى ساطعةمن بين رجال اللّه والدين ،وانه بفضل اللّه الحق المطلق سوف يستقر في قلوب الناس وارواحهم ذلك ا لاستقرار الذي يولد فيه تلك العلاقة بين العاشق والمعشوق ، والمريد والمراد ،كما هي ا لآن موجودة · ولكن ، مرة اخرى ،الى متى ؟ الجواب هو :الى الوقت الذي يبقى في شعبنا ا لاستعداد والقابلية على التقبل ، وما دامت الروح الدينية في نفوس الناس في حالة فورة وحماس · ولكن على الرغم من إمكان ا لابقاء على هذه الفورة والحماس فترة اطول بالشعارات والتجمعات والخطابات ، ا لا ان هذه الفترة محددة جداً ·

(من استهان بعدوه هان) ·ان العدو متربص في جميع ا لاطراف وفي نشاط دائم · وملايين من الشبان من ابناء المدارس والجامعات ،

ومن المواظفين والعمال ،يتعرضون كل يوم لسموم دعاوات الجماعات التي تناهض الاسلام ، وفي غضون ذلك يستمرئ رجل الدين الحماية المليونية ، غافلا عن انه اذا لم يعط اليوم لهؤلاء الطلاب والعمال والمواظفين فكرة ورأياً ، فمن الذين سيحمونه غدا ؟

وانه لمما يؤسف له ان نرى التماهل والتغافل ينسحبان على رجال الدين عندنا من الصدر الى الذيل . وحتى لو انهم أيدوا في الظاهر هذا الكلام ، إلاّ اننا لانشاهد همة و لانشاطاًيكون دليلا على ذلك التأييد . والشاهد الرئيس على ذلك ، بل ان اهم الشواهد الرئيسة على ذلك يتضح من القاء نظرة عابرة على حالة أشد اجهزة الجمهورية الاسلامية الاعلامية حساسية ، واعني بها مؤسسة الاذاعة والتلفزيون خلال الاشهر العشرة الاولى من عمر الثورة وملاحظة حالة انعدام المحتوى المثيرة للأسى والأسف ، بحيث انها قد تنبئ احيانا عن تخطيط تآمري ونفاق . وللتأكيد من صحة هذه الدعوى يكفي ان الامام قال : ان الجامعة يجب ان تكون عامة ، فراح الآخرون في تأييد هم لقول الامام يكررون (انا الذي قال عنه الامام كذا !)فينبغي الاستمرار في الملاحظة واصدار الحكم .

كذلك حال الجامعات والمعاهد العالية،وكأنها يجب ان لايكون فيها أي التزام اسلامي إلاّ من جانب الطلبة واللجان الاسلامية . فلا خطة ولابرنامج !

و ـ سوء استغلال اضطراب سوق الثقافة ٠

لقد كانت الثورة الاسلامية سببا في عودة الناس الى احضان الاسلام ، ويزداد تعطش الناس يوما بعد يوم الى التعرف على القضايا الاسلامية ، وعلى الاخص التلاميذ والطلبة الذين يقعون في معرض دعاوات الجماعات المخالفة للاسلام ، فهؤلاء اكثر الناس شوقا الى معرفة الحقائق الاسلامية ٠

لقد شرحنا الموقف المعقد والمشاكل التي يواجهها رجال الدين الملتزمون ، وهذا مايؤدي الى حصول فراغ واسع هنا ، فمن هم الذين سيملأون هذا الفراغ ؟

الجواب هو : المتنورون الاسلاميون الجدد ،والماركسيون المتظاهرون بالاسلام ، والمسلمون المتمركسون ، والمفكرون واصحاب النظر المتشبهون بالروحانيين بغير دراسة ٠ لايشغل اليوم هذه المجموعات شاغل غير تعليم الاسلام الاصيل النقي ! جميعهم منهمكون في عزل السليم عن السقيم واستخلاص الاسلام الحق والاصيل من بين اكوام الخرافات الرجعية المتراكمة خلال ١٤٠٠ سنة ، لادخالها باسم الاسلام في ثقافتنا ٠ بعض يفعل ذلك استنادا الى مايسميه بالفسلفة العلمية ، وآخرون يستندون الى النظريات الاقتصادية الجديدة الغربية ، وبعض يتوسلون بنظريات علم الاجتماع ، وغير ذلك ٠ ولكنك تجد على بساط هؤلاء

المستغربين واليساريين كل شيء عدا الاسلام ! انهم ينسجمون مع كل فلسفة ونظرية ، الا مع الثقافة الاسلامية الغزيرة الثمر خلال ١٤٠٠ سنة . وهناك بعض من هؤلاء يتناولون الاسلام تناولا سياسيا ويرونه مجرد مدرسة اجتماعية ، وهكذا يحكمون بكل بساطة على التعليمات والتشريعات الاسلامية على انها كانت مرحلية تختص بدورة خاصة من ادوار التكامل الاجتماعي ، حتى انهم ، فضلا عن ادخال ذلك في الشؤون الاقتصادية ، جروه ايضا الى الاحكام الفردية والاحوال الشخصية ،كالطلاق والزواج وغيرهما من امثال هذه الامور . واستنادا الى هذه الروح السياسية ، ولكونهم يرون ان الملكية الخاصة ليست علمية ،ولما كان الاسلام عندهم علميا حتما ،اذن فان هذه الاحكام اما انها ليست اسلامية ومن وضع رجال الدين ، اوحتى لوكانت من الاسلام فيلزم اعتبارها مرحلية ونسبية ومن (المتشابهات) . وبالنتيجة (ستكون جميع المحكمات ، بحسب الظروف ،متشابهات ايضا) ،وانه لما كان رجال الدين خلال القرون الاربعة عشر الماضية من الرجعيين الذين لاينظرون إلاّ الى الصور الجامدة ، فقد فاتهم ان يكتشفوا (ديناميكية) القرآن والبحث عن الحقيقة في الاسلام ، فكان ان عرضوا على العالم اسلاما بورجوازيا رجعيا !

اجل ، على الرغم من ان جذور كثير من المشاكل العقائدية

والاختلافات الداخلية بين المسلمين ناشئة من هذا الطراز من اساليب تعامل جمع من ذوى الجهل المركب ، الذين تعوزهم التقوى، والذين يرون أنهم لهم (صلاحية) التعامل مع المسائل الاسلامية، فانه لابد من التذكير بالقصور او التقصير المتعمد أو غير المتعمد الذي يرتكبه رجال الدين والمختصون بالعلوم الاسلامية ، فانهم مقصرون ايضا في عرض الاسلام بالشكل الذي يستطيع مقابلة مايدور اليوم من الحديث عن الآراء والبحث فيها . ان كثيرا منهم لايحمّلون انفسهم عناء مطالعة الكتب الجديدة ومايستجد من اقوال علماء المذاهب المختلفة ، لأنهم لايريدون التنازل عن راحتهم ، وبحجة انهم قد اعتادوا على مصطلحاتهم القديمة ، مكتفين بايمانهم الفردي بأحقية الاسلام ، فرحين باطمئنانهم الى ذلك . بل ان كثيراً من رجال الدين الافاضل عندنا يريدون عرض الاسلام خالصا ، متجاهلين كل النظريات والعقائد في العالم ، مع ان خلوص الاسلام لايتأتى الابعد مقارنته بتلك النظريات والعقائد ،لمعرفة تفوقه اوتباينه اوتطابقه معها . علينا ألانلوى كشحاً عن كل كلمة قبل ان نفهمها ونحقق فيها ،بحجة انها اجنبية . ارجوا ألايحصل إلتباس ، فنحن لانريد ان نزن احقيتنا بمقاييس الثقافة الغربية ، بل نريد ان نبين عجز تلك الثقافات في قبالنا ، واذا شاهدنا فيها احيانا جوانب ايجابية (وهي موجودة فيها حتما) نكشف نظائرها

الأسلم والأصح في الاسلام .

خلاصة كل ماسبق : الحذر الحذر من ان تقع روحانيتنا الملتزمة ايضا تحت تأثير الثقافة الماركسية ، فتعتبر الفكر والعقائد من المقولات السطحية وتتعامل معها على هذا الاساس .

اذ انه اذا لم تتواكب الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية مع الاصلاحات الرئيسة لافكار الناس وعقائدهم في وقت واحد ، فاننا نكون قد اقتلعنا بايدينا جذور ثورتنا الاسلامية . ان الذي يثير العجب والدهشة هو ان الذين اعتبروا العقائد من الامور السطحية في مذاهبهم ، بل جعلوها سطح السطح ، عادوا اليوم واعتبروها اساس الاساس في تعاليم عملهم !

ان شهيدنا الاستاذ الكبير المرحوم مطهري قدس سره كان اول شخصية من الشخصيات الروحانية وقف يجالد الثقافة الغربية ، المزهوة بنفسها والمتفاخرة بأمجادها ، في مختلف الميادين وخرج من ذلك فائزا مكللا بالغار . لقد كان الوحيد الذى لايركبه التعصب في قبول كلمة الحق ،حتى اذا كانت صادرة من ثقافة اجنبية، اذ انه لم يكن شجرة مقطوعة الجذور وبدلا من ان ينخذل امام تلك الثقافات ، كان يقارع الحجة بحجة أعمق، من حجج الثقافة الاسلامية، فكان دائم التحليق في سماء الفكر والايمان .

وفي ميدان الاقتصاد الاسلامي كانت له ، مثلما كانت له

في الميادين العلمية الاخرى ، مطالعات تمحيصية تحقيقية ، اضافة الى كونه فقيها اسلاميا متبحرا ، فهو لم يكن يكتفي بالمطالعة السطحية ، فقضى سنوات يدرس الاقتصاد الغربي بمعونة اساتذة مختصين دراسة متعمقة ،وعلى الاخص الاقتصاد الماركسي . وكان حصيلة ذلك عشرات الاشراطة ومئات الصفحات التي سجل عليها بحوثه ودروسه التي ينتظر من طلابه ان يقوموا بتنظيمها واعدادها للنشر . ولكن بالاضافة الى كل ذلك ،كان المرحوم يحتفظ بمئات الصفحات دوّن فيها ملاحظاته بصورة منتظمة تتعلق بمختلف القضايا الاقتصادية ، وتغطي فترات طويلة من حياته ، وتضم مواضيع عميقة ومفيدة كثيرة .

وبالنظر للضرورات الاجتماعية الحاضرة ، ووجود احتمالات الانحرفات - لاسمح الله - والتي قد تنشأ عن الافتقار الى التخصص في هذه القضايا ،فقد ارتأينا ان ننشر تلك الملاحظات التي كتبها الشهيد المرحوم ، والتي نعتبر معرفتها ضرورة لازمة للجميع ، وخاصة للمختصين بالتخطيط ووضع البرامج الاقتصادية ، وكذلك للشبان الصادقين الذين يريدون الاسلام ، بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية .

ولابد من القول بأننا لم نتصرف في كلام الاستاذ الا بالقدر الضئيل الذي يتطلبه التنظيم والاعداد للطبع . وفي المواضع التي

ادرجنا فيها كامل نص ماكتبه الاستاذ في مذاكراته ، فقد اشرنا الى ارقام صفحات النصوص في النسخة الخطية نفسها .

نظرة الى الاقتصاد الاسلامي

ان الذين يعتقدون ان جوانب الحياة المختلفة منفصلة بعض عن بعض ،وان لكل جانب حدوده ومجالاته الخاصة ، وان كل زاوية اوقسم من حياة البشر يتعلق بشيء خاص بعينه ،ينتابهم العجب اوقد يستنكرون احيانا ان يطرح احد موضوعا باسم الاقتصاد الاسلامي ، لأنهم يعتقدون ان الاسلام والاقتصاد موضوعان منفصلان ، كل قائم بذاته ، وان الاسلام ينطوي تحت عنوان (الدين) وان الاقتصاد ينطوى تحت عنوان (علم) أو (فلسفة) من الفلسفات ، وان للاسلام حدودا خاصة به . وان للاقتصاد حدودا اخرى خاصة به ، بمثلما يرون ايضا ان للسياسة وللقضاء ، وحتى للاخلاق مجالاتها وحدودها الخاصة بها بمعزل عن الاسلام . وبعض منهم يوسعون من خطوتهم فيقولون ان الحياة عموما قضية واحدة ، والدين موضوع آخر ، فلايجوز الخلط بين مسائل الحياة والدين .

ان اول خطأ يقع فيه هؤلاء هو انهم يعتبرون الشؤون الحياتية اموراً مجردة . كلا ، إن الحياة وحدة واحدة ، وجميع شؤونها مترابطة ،ان الصلاح والفساد في شأن من شؤون الحياة يؤثران في الشؤون الأخرى . لايمكن ان يكون مجتمع فاسداً في ثقافته

السياسية ، أوفي قضائه ، أوفي أخلاقه ، ثم يكون سليما في دينه مثلا ،أوبالعكس ٠

اذا افترضنا ان الدين ليس سوى الاختلاف الى المسجد اوالكنيسة والصلاة والصوم،فللمرء،عندئذ،ان يدعي ان الدين منفصل عن سائر الامور الاخرى ٠ ولكن اذا صدق هذا ، افتراضا ،في المسيحية، فانه لايصدق في الاسلام ٠ ان الاقتصاد يرتبط بالاسلام برباطين اثنين ،مباشر وغير مباشر ٠ فالرابط المباشر بين الاسلام والاقتصاد هوهذه المجوعة من التعاليم الاقتصادية حول الملكية والمبادلات،والمدخولات ،والحجر، والارث،والهبات ،والصدقات، والوقوف،والعقوبات المالية،اومايتعلق بالثروة وغيرها ٠ان في الاسلام (كتاب البيع)و (كتاب الاجارة) و (كتاب الوكالة)و (كتاب الرهن)و (كتاب الأرث)و (كتاب الهبة)و (كتاب الوقف)٠

ومن حيث الرابط الآخر ، فاننا نعلم ان القرآن لايجيز ان (نؤمن ببعض ونكفر ببعض)و لذلك فاما ان نتقبل الاسلام كله اونرفضه كله ٠ وعليه فان علاقة الاسلام الثانية بالاقتصاد علاقة اخلاقية ،وهو ، من هذه الناحية ،يشبه بعض المذاهب الاخرى بعض الشيء٠ فالاسلام يوصي الناس بالأمانة ، والتعفف ،وبالعدالة ، وبالاحسان ،وبالأيثار ،بالأمتناع عن السرقة اوالخيانة اوالرشوة ٠ كل هذه امور تتعلق بالمال والثروة ،أو انها تشمل المال والثروة

ايضا،با لاضافة الى شمولها امورا اخرى . فاذا لم تتضح حـــــدود المسائل ا لاقتصادية لايمكن ان تتضح حدود العدالة وا لأمانـــــة والتعفف ،ولاحدود السرقة والخيانة والرشوة .

اذا شئنا ان نلقي نظرة على النظام ا لاقتصادي ،ينبغي اولا ان نتعرف على نظرة ا لاسلام الى الثروة والمال . فقد يظن بعضهم ان ا لاسلام يعتبر المال شيئا قذرا يلزم تجنبه وا لابتعاد عنه .ولكن الشيء القذر المطرود لايمكن ان توضع له قوانين وتشريعات .وبعبارة اخرى ، ان المذهب الذى يرى شيئا ما نجسا منبوذا ، لايكون مـــن المنطق ان يسن له القوانين التنظيمية ، بل كل تشريعاته عن هـذا الشيء لن تتعدى ماجاء بخصوص الخمر ، مثلا . (لعن اللّه بائعهـا ومشتريها وآكل ثمنها وساقيها وشاربها) .

انه لخطأ كبير القول بهذا . فا لاسلام لم يحتقر المال ، لامن حيث الوصول اليه و لامبادلته ،و لاصرفه . بل انه يوصي بكل هـذه ا لامور ،ويضع لها الشروط والموازين . لم تكن الثروة يوما مافـي نظر ا لاسلام ممايتبغي تجنبه ونبذه ، بل ان التصرف فيها بمـا لايليق يعتبر (اسرافا وتبذيرا وتضييعا للمال) ، أي انه حرام .

وسبب الخطأ هو ان ا لاسلام ، على الرغم من كونه يقـر طلب المال ، فانه يعارض اشد المعارضة ان يضحي ا لانسان بنفسه في سبيل المال. وبعبارة اخرى ،انه يحارب عبادة المال ، بحيث

يكون الانسان عبداللمال ويعتبره هوالهدف ، فيجمعه لكي يختزنه، فيقول :

(وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ وَلَايُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) .

لان هذه هي حالة الحرص والطمع ، اوانها ارادة المال لملء البطن واللهو والكسل والتسكع ، وهي حالة اتباع الشهوات . في هذه الحالات طلب المال يعتبر دناءة ، وانحطاطا ، واذابة لشخصية الانسان في المال ، وانعداما لمكانة الانسان المعنوية . والنقطة المقابلة لذلك هي اعتبار المال وسيلة لتنشيط الفعاليات والعمل وتسهيل الانتاج بحيث يكون المال تابعا لتلك الاهداف الكلية ، وان الانسان انما يريد المال لتحقيق تلك الاهداف . وقد جاء في حديث شريف : (المال الصالح للرجل الصالح). وفي هذا يقول مولوى :

مال راگر براى دين باشي حمول

نعم مال صالح خواندش رسول

آب دركشتي هلاك كشتي است

وربود درزير كشتي پشتي است

(اذا كنت للمال حاملا من اجل الدين

فهذا نعم مال صالح وصفه الرسول)

(ان الماء في السفينة يوجب هلاكها

ولكنه اذا كان تحتها فهو سند لها)

ان تشبيه المال وا لانسان بالبحر والسفينة يعني ان المال قد يغرق ا لانسان فيحالة معينة ،ويمحو شخصيته ، وفي حالة اخرى لايزيل المال شخصية ا لانسان فحسب ، بل لعله يكون السبيل الوحيد للوصول الى الهدف واكمال شخصية ا لانسان ، وهو تشبيه جميل ٠

ان ا لآية الكريمة التي تقول :

(إِنَّ الْأِنْسَانَ لَيَطْغىٰ أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَىٰ)

تشير الى دور المال في افساد شخصية ا لانسان ٠ وهذا المعنى نفسه يرد في آية اخرى ، فتقول :

(زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالبَنِينَ وَالقَنَاطِيرِ المُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ والفِضَّةِ وَالخيلِ المُسَوَّمَةِ) ٠

في هذه ا لآية تعتبر العلاقة بالمرأة وا لأبناء والثورة اغراضا مذمومة تعود الى الجانب الشيطاني في ا لانسان ، ومن الواضح ان امتلاك النساء وا لاولاد والمال ليس هو المذموم بذاته ٠بل ان اتخاذه هدفا مقصودا هو المذموم لخروجه عن مسير اللّه وا لانسانية، ا لا ان امتلاكها محترم ومطلوب لغير ا لامور المذكورة ، لبلوغ امور تؤدي الى كمال ا لانسان وتقوية انسانيته ٠ فكما ان المقصود ليس

تجنب المرأة والابتعاد عن الابوة اطلاقا ، فانه ايضا ليس نبذ المال وامتلاك الثروة . ان الاسلام اذ يدين عبادة المال ، لايدين المال نفسه ، وذلك لانه يوصي :

أ ـ بتوليد الثروات بتشجيع الزراعة ، وتربية المواشي ، وتوسيع الصناعة .

ب ـ بالتبادل في الثروة ،أي التجارة والأخذ والعطاء .

جـ ـ بانفاق المال لتطمين حاجات الفرد في حدود الطلبات البعيدة عن الاسراف الذي يفسد الانسان .

د ـ بعدم التبذير والاسراف .

هـ ـ بوضع قوانين قضائية قاسية على اتباع الشهوات والسرقة وخيانة الامانة .

و ـ بالدفاع عن المال ، واعتبر ذلك في حكم الجهاد ، وان المقتول دون أهله وماله شهيد .

ز ـ يقر للمال وللانسان بحقوق معينة .

حـ ـ يصف القرآن المال بأنه (خير)دون مواربة :

(كُتِبَ عَلَيْكُمْ إذا حَضَرَ أَحَدَكُمُ المَوْتُ إنْ تَرَكَ خَيراً الوَصِيَّةُ لِلوالِدَينِ والأَقْرَبِينَ) .

لاشك ان تعريف المال والثروة ومعيار وضع القيمة لبعض الاشياء من الامور المهمة التي سوف نبحثها على وجه الاجمال .

ولكن قبل ذلك ينبغي ان نشير الى نقطة اخرى بخصوص (علم الاقتصاد) نفسه ، وهي ان هناك نوعين من علم الاقتصاد : الاول هو (الاقتصاد النظرى اوالوصفي) والآخر هو (الاقتصاد المبرمج والقانوني) كما نصطلح عليهما . ان العلاقات الاقتصادية تتعلق بحياة الانسان الاجتماعية ،وهي ناشئة عن طرفي انتاج الثروة وتوزيعها .أي ان المال لندرته يجب انتاجه (في بحث موضوع (القيمة)سوف نشرح المعنى الدقيق للمال والثروة) وفي عملية الانتاج تظهر قضايا مثل استخدام الاجير ، عرض الشغل للبيع ، الاشتراك في الشغل ، الاشتراك في رأس المال والانتاج ،وغير ذلك . ثم ان الثروة المنتجة ،من جهة اخرى ، يجب توزيعها بين الافراد . وهنا تظهر ايضا علاقات ، مثل المالكية والمملوكية والعدل والظلم فيما يتعلق بالمال ، وتعيين قيمة السلعة ، وميزان الصرف وكيفيته ، الى غير ذلك ، فكل هذه الامور التي تتعلق بالانتاج والتوزيع يصطلح عليها باسم العلاقات الاقتصادية .

هنا نلاحظ ان العلاقات الاقتصادية على نوعين : نوع هو القواعد التكوينية الطبيعية التي تتحكم في العلاقات الانسانية الناشئة من علاقات العلة والمعلول بين الأمور ، وهي ، لهذا، تشبه القوانين الحاكمة على الطبيعة والتي تتجلى في العلوم التجريبية ، مثل القوانين الخاصة بالعرض والطلب والسعر في

الاقتصاد الحر والمقايضة ، وعلاقات العلة والمعلول في التضخم ، وفي النقد ، وفي تقلبات الاسعار ، وفي البطالة ، وفي التدهور الاقتصادى ،وفي الربح ،وفي الخسارة ،وفي الاجور ،وفي غيرها . جميع هذه الامور مترابطة فيما بينها بمجموعة من القوانين الطبيعية ان الكشف عن هذه القوانين وكيفية حصولها هو علم الاقتصاد الطبيعي ،اوالنظري الوصفي . فعلم الاقتصاد ، من هذه الناحية ، له جانبه النظري كساير العلوم الطبيعية ،ويعتبر فنا اوعلما حقيقيا . وقد بحث هذا الجانب بعض الاتجاهات التجارية والاقتصادية ، محاولاً بيان قوانين علم الاقتصاد الحقيقية،اوبتعبير الفلاسفة (بيان احكام المال وظواهره الذاتية) (تعريف كل علم في الفلسفة هو أحكام موضوع ذلك العلم وظواهره الذاتية) .

النوع الآخر من العلاقات الاقتصادية هو العلاقات الاعتبارية المتفق عليها ، حيث نتحدث عن القوانين التي تتعلق بحقوق الملكية الشخصية اوا لاشتراكية ،والعدالة ،وا لاستغلال ، الى غير ذلك ، حيث يكون للاحكام الاقتصادية جوانب حسنة وسيئة ، انسانية وغير انسانية ،قيمة وغير قيمة ، ولاعلاقة لذلك بصواب الاحكام اوخطئها ، انما القوانين الاقتصادية تتخذ مفاهيمها من علاقاتها بالمفاهيم غير الاقتصادية ، كالحق والباطل ، والظلم ، والعدل ، والحسن والقبح ، والمتكامل وغير المتكامل .ان علم

الاقتصاد المرتبط بأمور كالحق والباطل ، يكون علما اعتباريا ويدخل ضمن الايديولوجيات والعقائد ، وهو ماأطلقنا عليه اسم (الاقتصاد المبرمج) .

ان النظام الاقتصادى الذي يوضع لمجتمع ماينبغي ان يأخذ بنظر الاعتبار هذين النوعين من الاقتصاد . أي ان افضل برنامج اقتصادى ، أوالبرنامج الاقتصادى الصحيح ، هو ذلك البرنامج الذى يأخذ كلا نوعى علم الاقتصاد النظرى والمبرمج ، كلا على انفصال ، بنظر الاعتبار .

يتضح من علم الاقتصاد النظري الذي قلنا ان تعريفه هو (بيان القوانين الطبيعية والحقيقية الحاكمة على علاقات الانسان الاقتصادية) انه بغير اخذ تلك القوانين بنظر الاعتبار يستحيل ادامة بقاء المجتمع . ان المجتمع السليم يتطلب اقتصاداً سليما ، واول مبدا للاقتصاد السليم في مجتمع ماهو تنمية الثروة الوطنية ورفع الانتاج . أي ان الاقتصاد السليم هو ان يكون جرياناً للثروة والمواد الأولية بحيث تزداد الثروة - وهي الأساس المادى الوحيد للحياة - ويضاعف القدرة المادية للحصول على وسائل الحياة المادية والمعنوية . الاقتصاد السليم يعني الاقتصاد القائم بذاته ،والذي لانقص فيه ، وليس قائما بغيره ، يمنح الثروة الوطنية في المجتمع القابلية على النمو والحياة . أي ان يتميز ببنية سليمة ، غير

مصاب بفقر الدم الاقتصادي ، وإلاّ فانه ، كالمريض المصاب بالانيميا اوبهبوط في قلبه وجهاز دوران الدم ، سيبقى مريضا دائما . لااظن ان عالما بل ولاأي عاقل ،ينكر ضرورة سلامة الاقتصاد ، اما من حيث وجهة نظر الاسلام ، فان الاهداف الاسلامية ، بغير اقتصاد سليم ، غير قابلة للتحقق . ان الاسلام الذى لايرضى بتسلط غير المسلم على المسلم ، يرى ان هذا هدف لايتحقق الااذا كانت الامة المسلمة تحيا في ظل نظام اقتصادي قائم بذاته وغير متسم بالتبعية ، ولايمد يده الى غير المسلم ،اذان الاحتياج تلازمه التبعية والعبودية ، حتى وان لم تذكر كلمة العبودية صراحة ان كل امة تمديد الحاجة الاقتصادية الى امة اخرى تكون تحت أسرها ونير عبوديتها ،ولاعبرة بالمجاملات الدبلوماسية المألوفة وعلى حد قول (نهرو) : لاتكون امة مستقلة الااذا امتازت بطفرة اقتصادية . ويقول علي (ع) .

(إحْتَجْ إلىٰ مَنْ شِئْتَ تَكُنْ أَسِيرَهُ . اسْتَغْنِ عَمَّنْ شِئْتَ تَكُنْ نَظِيرَهُ أَحْسِنْ إلىٰ مَنْ شِئْتَ تَكُنْ أَمِيرَهُ) .

اذا طلبت امة العون من اخرى واعانتها هذه ، تكون الأولى اسيرة الثانية وفي اسار عبوديتها ، شاءت أم أبت. اذا اردت ان تكون على قدم المساواة في استقلال الرأي مع امة اخرى ، عليك ان لاتكون محتاجا اليها . ماأشدها جهالة وحماقة اذا لم يدرك المرء

قيمة بنية اقتصادية سليمة ، ولم يعرف ان الاقتصاد المستقل احد شروط حياة الامة !وعليه ، فان من الشروط الاولية لسلامة أي نظام اقتصادي ان ينسجم معقوانين الاقتصاد النظري ومبادئه التي تتضمن بنية اقتصاد المجتمع وسلامتها .

هنا يبرز السؤال التالي : كيف ينبغي ان يكون نمو الرأسمال الوطني اوالفردي ؟ هل يصح كيفماا تفق ،أم يجب ان يكون ضمن حدود وضوابط معينة ؟ ان الاقتصاد النظري لايعترف بأي حد أوضابط ولايتجاوز عمله محور موضوعه في تنمية الثروة . وهنا يأتي في الاقتصاد دور البرنامج والقانون واعتبار القيم الخارجة عن مقولة الاقتصاد القائلة بأن رغبات الافراد واتجاهات المجتمع لايمكن ان تكون مقياسا لانماء الثروة وزيادة الدخل . ان من بين هذه الرغبات وا لاتجاهات الجيد والردئ ،المشروع وغير المشروع ، فبعضها عادل وبعضها ظالم ،وهناك حاجات انسانية . ان الاختلاف الرئيس بين الرأسمالية الجديدة Capitalism والرأسمالية القديمة ، وا لاشتراكية بطريق أولى ، هو ان الرأسمالي يشترى شغل العامل لكي يبيعه ، لا لأنه شخصيا بحاجة اليه ، وهو من طاقة الشغل هذه يحصل على فائض القيمة الذي يخص العامل لانه من نتاج شغله بالطبع ، ولكن رب العمل يستحوذ عليه . ولهذا قيل ان الرأسمالية الجديدة تستغل العامل .

كان العامل قديما يقوم ببيع حاصل شغله اوقدرته على الشغل على من كان بحاجة اليه ، وكان هذا يدعي استئجاراً، لان المشتري او المستأجر كان يشتري الناتج بالسعر الحقيقي السائد في السوق. فمثلا كان يستخدم العامل في منزله اومكتبه ،اوكان يكلفه مثلا ، باقامة جدار في بيته . ولكنه لم يكن يتاجر بشغل العامل ، حتى يضطر الى شرائها بسعر معين ثم يبيع الانتاج بسعر أعلى .في اعمال المضاربة يمكن القول بأن كلا الرأسمال والعامل يشتغلان ، ويأخذ كل منهما ، بحسب الاتفاق ، حصته . وفي المزراعة كذلك ، فالارض والعامل كلاهما يشتغلان ، وكل يأخذ حصته : وعليه فان صاحب المال اوا لارض لم يكن يشتري شغل العامل ليبيع انتاج ذلك الشغل بسعر أعلى (على الرغم من ان المضاربة والمزارعة في النظم الرأسمالية بحسب مبادئها ، ليست بمنجاة من التجريح. وهذا ماسوف نبحثه في المستقبل ان شاء اللّه) . وقد سبق ان قلنا في موضع آخر انه اذا قبلنا بتساوي القيمة مع الشغل ، عندئذ تصبح للاشياء اسعار حقيقية غير قابلة للتغيير ، بحيث لايمكن بيع دار بسعر اعلى من سعر الكلفة ، ولاعرضها للايجار بما يبلغ مجموعه اكثر من قيمتها (تكون هذه ايضا جزء من القيمة الفائضة ، الااذا اعتبرنا للزمن قيمة ايضا) .

ان الدليل القائم على عدم مشروعية الرأسمالية الجديدة

يستند الى اساسين :

أ - قيمة كل شي،يقرها مقدار الشغل الذي صرف عليه ، أي ان القيمة تكون بالشغل ، اولا ، ثم يكون مقدار القيمة وميزانها تابعين لمقدار الشغل وميزانه المستهلكين في انتاج السلعة ، ثانيا .

ب - ان الربح الذي يناله رب العمل ناشئ من الشغل الذي انجزه العامل ، فهو يخص العامل بالطبع . ان هذا الربح يعتبر قيمة اضافية بالنسبة للاجور ، ولكن الرأسمالي يستحوذ عليها بغير وجه وحق .

المقدمة الأولى نظرية ابرزها علماء المذهب الاقتصادي الكلاسيكي ،من امثال (آدم سميث) و (ريكاردو) ، وقد تبعهم (كارل ماركس) في ذلك . ولكن النظرية الثانية ، أي نظرية فائض القيمة ، فالظاهر انها من ابتكارات (كارل ماركس) نفسه ، على الرغم من ان النظرية الثانية هذه نتجية واضحة للنظرية الأولى . أما بشأن القيمة ذاتها ، أي بشأن منشأ القيمة، فالاقوال متشعبة :

١- قيمة الشيء ذاتيته . ثمة اشياء تكون لها قيمتها الذاتية ، وثمة اشياء اخرى لاقيمة لها ذاتيا . كما ان الاشياء متباينة فيما بينها من حيث قيمها . فقيمة الاشياء ترتبط بذواتها

وماهياتها ٠

ان هذه النظرة باطلة بالضرورة، وذلك لأن قيمة الشيء ليست في ذاتيته ،انها ليست في خصائص الشيء كالوزن والحجم والكثافة والصلابة ، بل هي تعتمد امورا لها علاقة با لانسان ، اذ لو لا الانسان لما كانت قيمة قابلة للتقويم ٠

٢ـ قيمة الشيء أمر اعتباري محض يتفق عليه ٠ وبذلك فان القيمة لاتعتمد على صفة ذاتية في الشيء، ولا على صفاته العارضة عليه (كالشكل والصورة اللتين قد تكونان طبيعيتين او من صنع الانسان) ٠ فالانسان الذي يضع الصفات الاعتبارية لكثير من الاشياء ، كالرئاسة والمرؤوسية والزوجية ، اويضع عكسها ،او لايضع لها اعتبارا اصلا ، يمكنه ان يضع القيم ايضا ٠

هذه النظرة تقع على الطرف المقابل للنظرة السابقة ٠ وهي نظرة باطلة ايضا ، على الرغم من انطباقها على القيمة الاعتبارية للاوراق النقدية ،ولكن لايمكن القول بأن قيم جميع الاشياء الاخرى اعتبارية ومتفق عليها ٠

ان قيمة الاشياء ، وكذلك التدرج القيمي ، لاهي من ذاتيتها ـ بمعنى ان القيمة صفة حقيقية في الشيء نفسه بصرف النظر عن علاقته با لانسان ـ ولاهي اعتبارية ـ بمعنى الاتفاق المحض على اعتبار تلك القيمة ـ بغير ان تكون لحالة الشيء

الحقيقة أي علاقة بالتقويم . انما القيمة خصيصة تكوينية في الشيء بحسب جنسه وماهيته ، اوبحسب صفة عرضية اوعارضة . والاشياء لها قيمها بسبب مايترتب عليها من آثار (وليس بسبب الجهد الذي صرف في ايجادها) ، وكذلك بسبب ارتباطها بالانسان ، وان هذا الارتباط بالانسان هو الذى يكون منشأ انتزاع تلك الصفة . فالقيمة ، من هذا المنظور ، تشبه ان يتصف الشيء بكونه مفيدا او مناسبا ، وهي صفة مضافة ، ولكن الفائدة والمناسبة ليستا هما السبب في الوقت نفسه ، لأن فائدة الشيء للانسان ومناسبته له ليستا قابلتين للزيادة والنقصان اوا لارتفاع والانخفاض ، بينما القيمة ليست كذلك ، فالقيمة بكل اشكالها قابلة للتباين ، وهذا التباين لاعلاقة له بمدى فائدة الشيء للانسان ، لأن مقدار فائدة الشيء للانسان لاتختلف ، اذ ان العروض والطلب لايؤثران في فائدة الشيء ، بل هما يؤثران في القيمة .

من هذا الاعتراض يمكن القول بأن القيمة صفة حقيقية ، لاباعتبار الشيء في نفسه ، ولكن باعتبار فائدته للانسان . وبديهي ان القيمة لاتساوي مدى فائدة الشيء فحسب ، بل هي تساوى مدى فائدته للانسان ، ومدى احتياج الانسان اليه . وبما ان حاجة الانسان تتعلق بنوع السلعة ، لابذاتها ، فان السلعة كلما ازداد عرضها وتوفرها ، قل الطلب عليها وتهبط قيمتها ، حتى

انها قد تصبح كالهواء المتوفر في كل مكان ، لاقيمة له اطلاقا . ان التوفر وازدياد العرض أشبه بالثقل النازل على سطح الجسم ، فكلما اتسع السطح اتسع توزيع الثقل على سطح الجسم ،وكلما قلت مساحة سطح الجسم ، ازداد ضغط الثقل النازل على كل نقطة من نقاطه . ان هذه القوة والقيمة هي نفسها قوة طلب الناس واقبالها على السلعة . وبتعبير اوضح ،من الافضل ان نقول ان القيمة تنشأ عن أمرين :الفائدة والاحتياج ، وقلة العرض ،أي احتكار السلعة من قبل الآخرين . وكلما توفرت السلعة خرجت ، قهرا ، من يد صاحبها ونزلت الى السوق . هذه النظرة تنسجم مع نظرية العرض والطلب في تعيين القيم، والتي سوف نشرحها فيما بعد .

٣- النظرة الثالثة الى القيمة تقول ان القيمة تتبع فائدة السلعة ،وكلما كانت الاشياء أكثر فائدة ، كانت قيمها أعلى حتما هذه النظرية باطلة ايضا . لأننا اولا قلنا لوكانت القيمة بمقدار الفائدة ،اوانها كانت في الاقل تتبع مدى الفائدة مئة بالمئة، لما كانت تختلف باختلاف العرض والطلب ،مع ذلك اننا نشاهد ان بعض الاشياء مع كونها مطلوبة أكثر من غيرها ،كالخبز والماء، فان اسعارها أقل من اشياء اخرى .وهناك اشياء ليست الحاجة اليها شديدة وتعتبر من الكماليات في الحياة ،تكون اسعارها أغلى من الخبز مئات المرات ، كالعطور ولوازم التجميل النسائية .

٤- منشأ القيمة هو كون الشيء مفيدا ومطلوبا وبعيدا عن متناول اليد ، أي انه نادر الوجود او محتكر ،وهو ماذكرناه من قبل • وبعبارة اخرى ، هذا هو قانون العرض والطلب الذى اشرنا اليه في السابق • وخلاصة النقد الموجه الى ذلك هوانه اذا كان الامر كذلك ، فان سلعتين اذا كانتا على درجة واحدة من المطلوبية وعلى درجة واحدة من العرض ، لابد ان تكون قيمتاهما متساويتين فمثلا اننا نحتاج في البيت الى المقص كما نحتاج الى ماكنة الخياطة • اذن فالطلب عليها متساو - ولعل الطلب على المقص أكثر - وكلاهما معروضان في السوق ومتوفران ،اذن يجب ان يكون سعراهما متساويين ايضا ، مع ان الامر ليس كذلك•ان اختلاف سعري المقص وماكنة الخياطة ناشيء من اختلاف مقدار الشغل المبذول فيهما • اذن ليست القيمة تابعة للعرض والطلب • ثم اننا نلاحظ ان القيمة نفسها تؤثر في العرض والطلب • فاذا كانت قيمة سلعة ما كبيرة كانت سببا في زيادة العرض وقلة في الطلب ، واذا كان العكس ،أي اذا انخفضت القيمة يقل العرض ويزداد الطلب • فالشيء،الذي يؤثر في العرض والطلب، كيف يمكن ان يكون معللا لهما • (لقد اوردنا على هذا النقد في مكان آخر ،وسوف نشير اليه في الصفحات التالية ايضا) •

٥- الشغل هو منشأ القيمة ،وميزان القيمة يرتبط بمقدار

الشغل المبذول في انتاج السلعة . وهذا هو رأي (آدم سميت) و (ريكاردو) والذى اختاره (كارل ماركس) ايضا . هنالك عدد من الاعتراضات على هذه النظرية .

الاول :اذا كان الشغل هو المنشأ الاول والاخير للقيمة، وان القيمة في الواقع ليست سوى مقدار الشغل المبذول في السلعة ،فلماذا يكون للعرض والطلب تأثير في رفع القيمة وتخفيضها ؟ لايقول مؤيدو ونظرية القيمة تساوى الشغل في الجواب سوى ان تأثيرات العرض والطلب انما تكون على صعيد معين ، ولكنها لاتعين ذلك الصعيد ابدا ،انما يعينه الشغل نفسه .

في (مبادئ علم الاقتصاد) ص ٢٣ ، بعد شرح نظام علاقات الشغل الحتمية في مجتمع المقايضة ونقدها ،يقول المؤلف :(في العالم حيث يحدث هذا النظام بصورة لاواعية ، يندران يكون سعر سلعة ماسا ويا لقيمتها . وهكذا نجد في الاقتصاد المبني على المقايضة ضرورة وجود تعادل في علاقات الانتاج (التعادل في مقدار الشغل) ، وبما ان هذا التعادل ناتج عن المقايضة بالسلع ضمن ذلك النظام اللاواعي ، فلا يمكن ان يكون هذا التعادل ثابتا وغير متغير) .

هذا في الواقع عذر جيء به هنا للرد على الاعتراض على القول بأن القيمة تساوي الشغل . كما ان الكتاب نفسه قد جاء فيه

ان القوانين التي تتحكم في الاقتصاد تشبه القوانين الطبيعية من حيث كونها قطعية وثابتة . فاذا صح ان الشغل هو الذي يوجد القيمة ،وان القيمة تعتمد مئة بالمئة على مقدار الشغل ، فيكون من المستحيل اوالممتنع ان يختلف التعادل بين علاقات الانتاج اومقادير الشغل .

الثاني:ان الشغل هو علة ايجاد القيمة ، لانه يساويها . وبعبارة اخرى ، قيمة كل سلعة تنشأ من الأثر الذي يترتب على تلك السلعة ، لامن العلة التي توجدها ، سواء أكانت تلك العلة هي الشغل أم شيئا آخر . بالطبع لايكون وجود الأثر هو وحده العلة في تحديد القيمة ، فان لندرة وجود السلعة واحتكارها اثراً في مبدأ القيمة وفي درجة القيمة وميزاتها . والشغل ايضا يكون واحداً من علل ايجاد القيمة ، لاعلته الوحيدة . أي ان الشغل يكون سببا في ان تصبح سلعة ما مفيدة وتسد حاجة ،وفي ان تظهر تلك السلعة بحالة تكون نافعة للبشر . فاذا كانت سلعة ما بحد ذاتها هكذا ، كأن يسحر احد بعض السلع فيجعله هكذا ، لظهرت له تلك القيمة ايضا بشرط ان لايكون في متناول الجميع ، وان يكون قابلا للاحتكار . اما العلة في كون السلعة التي تستنفذ شغلا أكثر تكون أعلى قيمة من التي تستنفذ شغلا أقل ، على الرغم من كونهما مفيدين ومطلوبين وعلى درجة واحدة من الوفرة ، فهي ان

الأولى ، كماكنة الخياطة ، أقل توفرا ، بالقوة ، من الثانية التي تستنفذ شغلا أقل ، كالمقص . فالمفروض ان شغل الانسان هو الذي يضفي القيمة على هاتين السلعتين ، أي يجعلهما مفيدتين . ولكن الانسان، من جهة اخرى ،يتبع (الأخف الأسهل) أي انه يسعى أكثر لاضفاء القيمة - أي انه يجعلها ذات نفع على تلك الاشياء التي تتطلب شغلا أقل . اذن ، فان استعداد الانسان لمثل هذه الاشغال اكثر ويأتي بالدرجة الأولى ، ويكون انتقاله متدرجا الى الاعمال الاخرى من حيث درجة سهولتها اوصعوبتها . ان ارتفاع القيمة هو الذي يحول دون ندرة السلع ،اذ يتشوق العامل الى انتاجها . وبالاضافة الى (الأخف الأسهل)هناك عوامل اخرى يكون لها تأثير في انجاز الشغل ،ومن ثم في ندرة السلعة ، وفي قيمتها . ومن تلك العوامل : قلة اخطار العمل ، ومدى شرافته وانسجامه مع الضمير والوجدان ، وكذلك مدى تطابقة مع الاذواق والعادات ، فهذه كلها تؤثر في عرض سلعة ما وفي قيمتها . لماذا تكون السلع المهربة غالية ؟ لأن فيها خطرا على المهربين .لماذا تجتذب الاعمال اللااخلاقية والمنافية للعفة الاموال الطائلة ؟ لأنها تتنافي مع طبيعة المجتمع وتكون مجلبة للعار والخزي. لماذا بعض السلع متوفر على الرغم من صعوبته ؟ لأن الناس قد اعتادوا عليه اوانه يلائم اذواقهم . اذن ، فان الاعتراض الذي يورده اصحاب

نظرية (القيمة تساوي الشغل)(في مثال ماكنة الخياطة والمقص) على نظرية (القيمة تساوى فائدة السلعة وتوفرها) اوقانون (العرض والطلب) لاساس له ٠

الثالث :اذا كانت القيمة مرتبطة بالشغل ، فما العلة في غلاء الاحجار الكريمة والمعادن الثمينة ؟ ان الذهب ، الذى هو النقد الأصيل ، يعتبر نقضا لنظرية تساوي القيمة مع الشغل ٠

سبق ان بحثنا هذا الموضوع في مكان آخر ، وسوف نشير اليه هنا ٠

لقد جاء في (مبادئ علم الاقتصاد) ص ٤٢ بخصوص الذهب : (ان سبائك الذهب سلعة لها قيمة معينة ومظهر مادى لايحتاج إلاّ الى شغل واحد ، ولهذا السبب يمكن ان يتخذ معيارا لقيمة سائر السلع)ولكن هل هو في الواقع هكذا ؟ وهل هناك تناسب تام بين الشغل المبذول في انتاج الذهب من حيث الزمن والطاقة، وقيمته ؟ ان قيمة الذهب عالمية المعلولية ، حسبما يقول المؤلف نفسه في صفحة سابقة : (مقاومته للصدأ ، بقاؤه على جدته ، عدم استهلاكه ، عدم تأثره با لاستعمال ، سهولة تمييزه باللون والرنين ٠٠٠ فهل الجواهر الثمينة في العالم يكون غلاؤها بسبب ان الشغل المبذول فيها أكثر ؟ هل ثمن الجوهرتين (كوه نور) و (درياى نور)الغاليتين متأتٍ من انهم بذلوا فيهما شغلا

أكثر ؟)

هنالك مطاليب لانسانية ، فالا ستغلال يختلف عن العمل الشريف • بعض الملكيات ليس انسانيا ، اوانها كلها لانسانية •• ولولا هذه الموازين المسيطرة ، لما كان للمجتمع دوام ولا استمرار ولأسرع الى الانفجار والدمار ، ولاصبح المجتمع غاية ، والاقتصاد فنا للاصطياد واكتناز المنافع • وعليه ، فان الاقتصاد المبرمج والمقنن ليس ضروريا لدوام المجتمع وبقائه فحسب ، بل يستحيل اغفاله لانه شرط من شروط بقاء الانسان على انسانيته وتميزه عن الحيوان • ولكن مثلما ان قوانين الاقتصاد وصحة قوانين البرمجة تسيطر على الاقتصاد النظرى وتحدده ، كذلك هي تحافظ على اصالة قوانين الاقتصاد النظرى وصحتها في نظام اقتصادي ان قوانين الاقتصاد المبرمج لايمكن ان تكون مخالفة للمبادئ الاولية في الاقتصاد النظري ، ولاينبغي لها ، لانه في هذه الحالة يكون افلاس المجتمع وركوده وموته الاقتصادي لامناص منه •

هنا يبقى لدينا سؤال مهم واحد • سبق ان قلنا ان الاقتصاد النظري علم حقيقي (بالمصطلح الفلسفي للحقيقي في قبال الاعتبارى وليس في قبال الوهمي والباطل) • أي ان قضايا هذا العلم مثل سائر العلوم الحقيقية الاخرى ، لها مصاديق واقعية وعينية ،ولذلك يمكن ادراك سلامة قوانينه المكشوفة وسقمها بتطبيقها على

الواقع الخارجي وعلى الموازين الاولية في العلوم الحقيقية ومبادئ العقل البدهية . ولكن احكام الاقتصاد المبرمج اعتبارية وليس لها مصاديق عينية في الخارج لكي يمكن ادراك مفاهيمها الحقيقية واعتبار احكام العقل الأولية جارية فيها ، فكيف يمكن معرفة الجيد من الردي، والسليم من السقيم فيها ؟ كيف يمكن تمييز العلاقات الظالمة والعادلة ، الاستغلال ، وحقوق الفرد ، بشكل امور حقيقية غير قابلة للانكار وواضحة عند الجميع بحيث يمكن تطبيق مبادئ العقل الأولية عليها ؟

وبعبارة اخرى : المشكلة هي ان في العلوم النظرية والحقيقية ، بحسب تعبير علماء المنطق ، نوعين من المبادئ: المبادئ التصورية ، والمبادئ التصديقية ، . المبادئ التصورية هي المقدمات التي ترشدنا الى تصور صحيح للموضوع والمحمول في قضية ما ، وهذا ينطبق على تعاريفها .اما المبادئ التصديقية فهي الدلائل والبراهين التي يستند اليها كل علم بطريقته الخاصة ، اعتمادا على المبادئ العقلية الأولية ، لاثبات مقولاته . فمثلا في قضية كون الماء يغلي في درجة حرارة ١٠٠ مئوية ، يكون الماء هو (الموضوع) والغليان في ١٠٠ مئوية هو (المحمول) . فلتأييد هذه القضية اونفيها لابد لك في اول الأمر ان يكون لك تصور صحيح عن الماء ،أي ألا يختلط تصورك عنه بالزيت اوالبنزين او النفط

مثلا • ثم ان يكون لك تصور صحيح آخر عن الغليان ،وعن الدرجة ١٠٠ كأن لاتختلط مع البرودة اوالطعم الخاص • وبعد حصول هذه التصورات ، يجب تكرار هذا الاختبار بالطريقة المتبعة في العلوم التجريبية ، ثم بالاستناد الى المبادئ العقلية الأولية نقيس صحة ذلك اوخطأه • فالدلائل التي يؤتى بها لاثبات (المحمول)على (الموضوع)سواء أكانت دلائل تجريبية أم عقلية تعرف باسم المبادئ التصديقية •

ولكن القوانين والسنن البشرية ، من حيث كونها وضعية واعتبارية ، لاتكون مشمولة بالقوانين المنطقية • أي ان القوانين الاجتماعية لاهي ذات مبادئ تصورية كالتي للقوانين الفيزيائية او الهندسية ، ولاهي ذات مبادئ تصديقية بدلائل وبراهين • ولكن ينبغي ان نعلم في الوقت نفسه ان لها تعريفات واستدلالات اخرى •

من المألوف ان تكون المفاهيم والموضوعات والمحمولات التي تستخدم في القوانين الوضعية كلها اوبعضها ، اعتبارية ومجازية • ويمكن معرفة هذه المفاهيم وتعريفها بأن نعرف من اية حقائق تنبع ، فقد ثبت في الفلسفة ان جميع الامور الاعتبارية تنتهي بشكل من الاشكال الى حقائق •

القيمة

ان واحدة من أهم المسائل في الاقتصاد ، سواء من الناحية

النظرية والفنية أم من الناحية الاخلاقية ،هي مسألة القيمة . فما القيمة ؟ وما العامل الذى يوجد القيمة ؟

ان القيمة ، التي يمكن ان تقترب جذورها الى جذر (التقدير)او (التثمين)ـ ولعل التثمين أقرب الى التقويم ـ هي النتيجة الحاصلة من التقويم . ان الانسان يضفي الأهمية على بعض الاشياء ويثمنها ، وتلك هي الأشياء التي تنفعه .

القيمة الاقتصادية هي مقدار التثمين الموجود في المادة المعيشية ، او التثمين المعيشي ، اوالمبلغ من المال الذي نعتبره ثمناً لأمر مادي اومعنوي ،كالتعليم ، اوفني ، كالغناء . ان موضوع القيمة ينقسم الى قسمين :

الاول : لماذا يعتبر عدد من الامور المادية في هذا العالم ذا قيمة وثروة مالية للانسان ، كالماء والخبز والارض والفاكهة والاثاث وغيرها . وبعض آخر من تلك الامور لاقيمة لها ولاتعتبر ثروة كالنور والهواء . . . . وكالنفايات والازبال .

الثاني : مامنشأ الاختلاف في الأمور التي تعتبر ثروة وما لا؟ وبعبارة اخرى :مامنشأ القيم واختلافها ؟ هذان شيئان يتم التعامل بهما بمقياس اوميزان اومكيال واحد ، وهما مساويان لمقدار واحد معين ، فلماذا يكون احدهما أغلى من الآخر ؟

في الجواب على القسم الاول من السؤال نقول ان قيمة الشيء

تنشأ ،اولا ، من كونه ينفع البشر ، أي من كونه يسد حاجة من حاجات البشر ،اويساهم في سد الحاجة ، سؤاء أكانت الحاجة مادية أم غير مادية ،وسواء أكان الشيءعينه يكون نافعا بحيث ان الاستفادة منه تعني القضاء عليه ، كالخبز والفاكهة ،أم ان منفعته (بالاصطلاح الفقهي) تعني ان يصبح وسيلة بحيث ان وجوده يكون هو عين منفعته للانسان ، كرؤية الانسان منظرا جميلا ، اوسكناه في دار (أما الغناء فله خصوصية خاصة سوف نرجع اليها مستقبلا) .

ولكن الحقيقة هي ان المنفعة (الفقهية) ، وان تكن قابلة للمقايضة بالمال ، الا انها بذاتها لاتعتبر مالا اوثروة . فالجمال والغناء والكلام وسائل لاجتلاب المال واكتسابه وهي قابلة للمقايضة بالمال ،ولكنها نفسها لاتعتبر مالا . اذن من شروط الشيءلكي يكون مالا هو ان يكون كذلك بعينه .

مما تقدم يتضح ان الشرط الاول في الشيء لكي يكون مالا هو ان يكون مطلوبا لسد حاجة . والشرط الثاني هوان لايكون متوفرا ومجانيا كالنور والهواء . والشرط الثالث هوان يكون قابلا للتملك ، فاذا كان شيئا لايستطيع الفرد ان يخصه بنفسه ويكون خارجا عن ارادته ، حتى اذا لم يكن وافرا ومبذولا ، لايعتبر مالا ، كالمطر والنسيم .

فيما يتعلق بالشرط الثاني يمكن القول بأنه ليس بالضرورة

شرطا ، لأنه اذا كان شيء متوفرا واكثر مما ينبغي ، ولكن تمكن بعض الافراد من جعله تحت حيازته ، سيصبح بالضرورة مالا وثروة ، كما هي الحال مع الارض والبحر ، واذا استطاعت جهات ان تفرض قوتها للسيطرة على الهواء ،كما تفرضها على البحر والأرض ، سيتحول الهواء ايضا بالضرورة الى شيء ذي قيمة ومال . وعلى العكس من ذلك اذا كان شيء نادرا ، ولكنه غير قابل للتملك ، كالمطر والنسيم ، فانه لايصبح مالا . وعليه ، فان الشرط الثالث يقوم مقام الشرط الثاني .

يتضح مما سبق ان الشغل لادخل له في كون الشيء مالا وثروة. بالطبع هناك كثير من الاشياء اذا لم يجر عليها الشغل لاتكون ذات نفع ،كما ان هناك اشياء كثيرة تكون نافعة قبل اجراء أي شغل عليها ، وبذلك تكون مالا . اما الاشياء التي تتطلب الشغل لتصبح نافعة ، فهي تكون نافعة بالقوة ، فهي اذن مال وثروة . كما انه لابد للاشياء ان تكون حقيقية الأمكان ، بحيث يكون لها منشأ حقيقي ، والافان العقل لاقدرة له على وضع أي (اعتبار)بصورة ابداع مطلق . وهكذا يمكن بالرجوع الى الحقائق ان تصبح الامور الاعتبارية ،سواء في مرحلة التصور أم مرحلة تصديق المنشأ والمبدأ قابلة للتصديق والتكذيب . اننا ، بالطبع ، لايتسع لنا المجال هنا لبحث كيفية ارتباط الأمور الاعتبارية بالحقائق ، لانه بحث

فلسفي مهم وواسع (للراغبين في الاستزادة بتفصيل أكثر الرجوع الى كتابنا (مبادئ الفلسفة والواقعية) المجلد الثاني ،في المقالة الثانية ، تحت عنوان (الادراكات الاعتبارية) حيث سيجدون ضالتهم) . الان الموضوع سيتضح ضمن بحث بعض المواضيع الاخرى (مثل بحث مفهوم الملكية وبحث الحقوق الطبيعية)، ومع ذلك فاننا نشير الى مبدأ كلي يتعلق بهذا الموضوع ، وهو اننا في بحث ماهية الاحكام الاعتبارية نصل الى حيث نقول ان هذه الاحكام بمثابة ادوات وآلات شعورية اوجدتها طبيعة الانسان لتقوم مقام الغرائز والادوات الطبيعية والمادية ، والهدف منها التعاون مع الطبيعة والانسجام معها للاسراع في ايصالها الى هدفها وهدايتها الى كمالها . اي ان طبيعة الاحكام الاعتبارية (طبيعة آلية) باعتبارها وسيلة ابتدعتها الطبيعة لبلوغ تكاملها ،وتابعة للآلات والادوات الفيزيائية في الطبيعة . وعليه ، فان اصوب تلك الاحكام واكملها هو الأكثر انسجاما مع الطبيعة ومع الفطرة الانسانية ، وأكثرها نقصا وأبعدها عن الصواب أبعدها عن الهوية الانسانية وأكثرها مخالفة لها . ومن البديهي ان يكون أفضل تلك الاحكام والقوانين المنسجمة مع الفطرة أكثرها ثمراً من حيث بلوغ الاهداف التي وضعت من اجلها . الخلاصة هي انه على الرغم من انه لم توضع في الطبيعة اوامر جبرية والزامية للانسان تحمله على ماينبغي ان

يفعل ،وعلى الرغم من ان الانسان مخير ازاء القوانين والتعاليم العقلية اوالدينية (بوساطة الوحي) وليس مجبورا على اطاعتها ، فان هذه القوانين الموضوعة والاعتبارية يجب ان تكون مكملة للطبيعة وتعينها وتقوم مقامها . وعليه ، فان خير منبع لاستلهام القوانين الموضوعة هو الفطرة الانسانية وميدان الخلق والخليقة :

(فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّيْنِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لاتَبْدِيْلَ لِخَلْقِ اللّهِ ذلِكَ الدِّينُ القَيِّمُ) .

الشغل منشأ الملكية لامنشأ الثروة،فالثروة والقيمة لايدوران في مدار الشغل ابدا .

ان هذه النقطة ،أي التمييز بين القيمة والملكية ، نقطة مهمة جديرة بالملاحظة . ولسوف نعود الى بحثها في مكان آخر . أما الآن ففي استمرار بحثنا في القيمة ،لابد ان نشير الى ان الاستاذ الشهيد مطهري ، في معرض متابعته لهذا البحث عن القيمة ، اخذ يدرس موضوع القيمة في واحد من اهم الكتب الماركسية التي ترجمها الى الفارسية السيد عبد الحسين نوشين بعنوان (مبادئ علم الاقتصاد) دراسة تفصيلية لكل صفحة ولكل سطر من الفصل الخاص ، ثم نقد النظرية الماركسية القائلة بتساوي القيمة مع الشغل ، وقضية القيمة الفائضة بجزئياتها وتفاصيلها (كما في الصفحات من ٣٦ حتى ١٠٦ من المذكرات

المعنونة باسم (الاقتصاد) . ولكن بما ان ماورد فيها يتناول التفاصيل الدقيقة ، بينما نريد نحن التطرق الى الكليات دون الجزئيات ،وا لافان الكتاب سيزداد حجمه الى حد كبير ، لذلك فقد اغفلنا هنا ذكر تلك الجزئيات ، ونكتفي بطرح القضية من وجهة النظر الاسلامية .ولذلك فسوف ننقل نص الصفحات من ١٠٦ الى ١٥٠ ،ومن ١٥١ الى ١٥٩ من مسودات(الاقتصاد) التي كتبها الاستاذ الشهيد .

الرأسمالية الجديدة

فيما يتعلق بالرأسمالية والاشتراكية من حيث تطابقها اوعدم تطابقها مع الاسلام ، فان هذه المواضيع يجب ان تبحث بالترتيب التالي :

ان الرأسمالية في عالم اليوم ظاهرة جديدة لم يسبقها مايماثلها ، اذ لايزيد عمرها على الثلاثة قرون . وهي ظاهرة اقتصادية واجتماعية جديدة وحصيلة التطور والتقدم التكنيكي الحديث . لذلك يجب بحثها بحثا مستقلا كقضية مستجدة . ان الفقهاء المعاصرين قد بحثوا فعلا ، وما يزالون يبحثون ، في قضايا تخص المصارف والتأمين والصكوك والكمبيالات باعتبارها امورا مستحدثة ، ولكنهم لم ينتبهوا الى ان رأس هذه المسائل المستحدثة هو الرأسمالية نفسها ، التي تبدو لأول وهلة انها

موضوع قديم شرع له الاسلام الحدود والموازين ، فيما يتعلق بالتجارة ، واستئجار المستغلات ، والمزارعة ،والمضاربة ، والمساقات ، والشركات ، فهذه كلها اعمال رأسمالية وضع لها الاسلام القوانين والضوابط . أما كثرة رأس المال وقلته فلا علاقة لهما بالموضوع ، الان الأمر ليس هكذا في حقيقته ، فالرأسمالية الجديدة ظاهرة منفصلة ومستقلة ولا سابقة لها ، فيجب دراستها والاجتهاد فيها بصورة منفصلة ومستقلة ، اذ ان التجارة في عالم الرأسمالية الجديدة تختلف عن التجارة البسيطة القديمة من حيث الماهية . فليزم دراسة هذا الموضوع في المنظور الاقتصادي ، اذ يقال ان الرأسمالية الجديدة ضرب من الاستغلال الصريح ، واكل مال مسلم بالباطل انها صفقة يستولي فيها احدهم على حاصل جهد كادح مسلم مجانا .

في الرأسمالية الجديدة لايدور البحث هل الرأسمالي منصف أم لا . انما يدور البحث في انه اذا شاء الرأسمالي ان يعطي للعامل حقه الحقيقي ، فعليه ان يتنازل عن كل ربح مطلقا ، وان رأسمالياً من هذا النوع لاوجود له في العالم ابدا ، اما اذا طلب الربح ، مهما يكن مقداره ، فانه يكون سارقا وغاصبا .

الرابع : لماذا تهبط قيمة سلعة اذا مانافستها سلعة اخرى جديدة اكثر نفعا وأقرب الى اذواق الناس ، سواء من حيث

الجمال أوغير ذلك ، وسواء أكانت السلعة الجديدة تختلف عن القديمة من حيث جنسها ،كاختلاف الجوارب القطنية عن المصنوعة من التايلون ،أم من حيث ادخال ابتكار جديد على السلعة الجديدة ، كما يحصل مثلا في صناعة السيارات . اوكالسيارة التي تستعمل بضعة اشهر فتخرج عن كونها جديدة وتصبح (مستعملة) فتهبط قيمتها بمقدار الربع اوالثلث ، مع ان نسبة الاستهلاك فيها لم تبلغ تلك الدرجة ، ولاحتى واحداً بالمئة من الأصل ، فلماذا ؟ لأن للجدة ولكون المرء يستعمل شيئا لم يستعمله غيره قيمة خاصة عند الذين يحبون المظاهر والمباهاة .

الخامس : عاملان يقومان ببذل جهد متساو لانجاز عملين متماثلين ،ولكن بالنظر للابداع الذاتي الذي يتمتع به احدهما يكون قادرا على انجاز العمل بصورة أفضل مما يرفع من قيمة عمله.

السادس : هناك الكثير من الاشياء التي وان لم يبذل الانسان جهدا في سبيلها ، فانها ذات قيمة ،كالاسماك ،واخشاب الغابات وثمارها ، والعقاقير النباتية الصحراوية . ان قيمة هذه الاشياء لاتتناسب مع الجهد المبذول لجعلها في متناول اليد ، بل قد لايزيد الجهد المبذول في بعضها على منع الناس من الاستفادة العامة منها .

السابع : قد يحتاج شيئان ، كالحنطة والشعير مثلا ، الى

بذل جهد وطاقة متساويين لاستنباتها، ومع ذلك فقيمتاهما مختلفتان. فاذا قيل ان القانون الطبيعي (الأخف الأسهل) مستحيل هنا ، فلماذا يقوم الانسان ببذل جهده لانتاج شيء أقل ربحا بدلا من انتاج شيء أكثر ربحا وبالمقدار نفسه من الجهد ؟ فالجواب هو ان هذا صحيح اذا كانت الظروف متساوية من جميع الجهات والنواحي . ولكن قد تسود احيانا ظروف مكانية او زمانية تحول دون انتاج المحصول ذي الربح الأكبر . فقد تكون الارض المخصصة للزراعة ، مثلا ، غير صالحة لزراعة الحنطة أو البنجر السكري ، أو قد لا تكون المياه الساقطة من العيون والجبال كافية لزراعة المحصول الأربح ، أو ان الوقت الذي يستطيع الفلاح صرفه على المحصول الأقل ربحا لا يكفي لزراعة المحصول الأربح ، لأن هذا سيكون محددا بحدود الزمان والمكان فيضطر الفلاح للقيام باعمال اخرى خارج تلك الحدود . فكثيراً ما نرى ان الفلاحين ، في ليالي الشتاء الطويلة يقومون بالغزل ، الأمر الذي يستطيعه حتى العجائز الضعيفات ، وان ذلك الوقت قد لا يعدل للفلاح اكثر من عشرة ريالات للساعة الواحدة ، مع انه اذا صرف تلك الساعة في العمل في الزراعة لساوت مئة ريال ، فلماذا ؟ لأنه في الليل الطويل وقرب المدفئة لا يستطيع ان يقوم بغير ذلك العمل الانتاجي . وعليه فان مجرد صرف الوقت والعمل ليس من **العوامل المؤثرة في تعيين القيمة .**

الثامن : الدليل الآخر على ان القيمة ترتبط بأثر الشغل أي مقدار النفع ، لامقدار الشغل ، هو انه قد يضطر عامل ، لظروفه الخاصة الى بذل طاقة أكبر ، ولكن بما ان اثر شغله ليس كبيرا ومساويا للجهد العادي الذي يبذله الآخرون ، أوأقل منه ، فان قيمة عمله ستكون مساوية لقيمة عمل الآخرين ان لم تكن أدنى ،كما لو كلفنا شخصا اعرج باداء مهمة ساعي البريد في ايصال الرسائل،اوعيّنّا انسانا ضعيف البصر حارسا ليليا ، او ألزمنا ألكن بالخطابة .

التاسع : في نظرية تساوي القيمة والشغل ، ينظر الى الشغل من ناحيته المادية ومن حيث بذل المجهود ، وبعبارة اخرى ، يلحظ من جانبه المشترك مع الحيوان في التحمل الجسدي . فبموجب هذه النظرية ، ننظر الى حالة الفلاح الذي يستخدم ثورا واحدا لحراثة الارض ، ولتسويتها ، ولدراس بيدر الحنطة وغير ذلك ، فلابد هنا ان تكون حصة الثور أكبر من حصة المزارع مع ان خطة العمل وتنفيذها بيد المزارع صاحب الثور ، ولكن الجهد الذي يبذله الثور أكثر بكثير مما يبذله صاحبه .

في هذه النظرية تؤخذ بنظر الاعتبار قيمة الشغل واهميته بقياس متناسب مع مقدار الجهد اللازم لايجادها ، دون الالتفات الى النواحي الانسانية وقدرته المعنوية وعلمه وذكائه الذي يوظفه لاتقان العمل والابداع فيه . لو كانت جميع الاعمال من نوع الاعمال

الجسدية فحسب ، لصح هذا القول ، فا لاعمال البسيطة هكذا تكون ٠ ولكن ا لأمر ليس كذلك في ا لاعمال الرفيعة ا لانسانية ٠ ترى هل قيم المؤلفات ، والرسوم ، والخطوط ، والسيراميك ، والفسيفساء ، وا لاعمال الريا زية الفنية وغيرها تقاس بمقدار مابذل فيها من جهد ؟ ترى اذا شاء حافظ وسعدي ، مثلا ا لانتفاع بحقوق تآليفهما والحصول على ثروة ضخمة ، فهل كان ماينا لانه يعتمد على العمل الذي قاما به أم على روائعهما ا لابداعية الملهمة ؟

العاشر :ان القول الذي يقول به مؤيدو النظرية المذكورة بان ا لانسان يسعى لكي ينال من شغله أكبر ربح ممكن ،وانه يستحيل ان يترك عملا مربحا في سبيل عمل أقل ربحا ،قول غير صحيح ٠ انه قول مبنى على المادية التاريخية، أي انه مبنى على القول بأن الدافع الرئيس في ا لانسان لكل انتاج هو المنفعة ا لاقتصادية ، مع ان المنافع ا لاقتصادية تعتبر واحدة من دوافع ا لانسان الى العمل٠ في ا لاعمال ا لاقتصادية غالباً مايكون الدافع ا لاول هو الربح والمنفعة المادية، ولكن في ا لاعمال ا لاخرى ذات القيمة ا لاقتصادية يكون الدافع بخلاف ذلك ٠ فالمعلمون مثلا ، قد اختاروا التعليم مهنة لالكونه مربحا أكثر من غيره من المهن ،بل لانه عمل شريف يحبونه وهناك بعض المزارعين الذين يقومون، الى جانب زراعتهم المحصولات المربحة ، بزراعة مايحتاج الى جهد أكبر ويأتي بربح أقل ، وذلك

لمجرد ان يفاخروا الآخرين بأن مزارعهم تضم شتى انواع المزروعات ان من بين آثار المؤلفين اوالرسامين ما لا يقتنيه إلا القلة من المختصين ، على الرغم من انهاتتطلب الكثير من الجهد والمشقة. فمن حيث النظرة الاقتصادية الصرف تكون الآثار التي تساير الذوق العام أنفع وأربح ، ولكن معظم المؤلفين والرسامين يرفضون ان يصرفوا كل وقتهم على الأمور المرغوبة المربحة فحسب . لقد ألف المرحوم القمي كتاب (مفاتيح الجنان) في بضعة اشهر ، بينما استغرق تأليفه لكتابه (سفينة البحار) خمسا وعشرين سنة . ان الجهد المبذول في تأليف (سفينة البحار) يعادل مئة ضعف مابذل في تأليف (مفاتيح الجنان) ،ولكن ربحه قد لايبلغ ١٪ من ربح هذا الاخير (حتى لو اراد اخذ حق التأليف) . ولكن المؤلف لن يرتضي صرف وقته في تأليف تشبه (المفاتيح) . ان كاتب هذه الاوراق كان يمكن ان يستزيد ربحا في كتابة مؤلفات مثل (قصص الأبرار) أكثر مما يربحه من صرف الوقت في تدريس (الاسفار) اوتأليف (مبادئ الفلسفة) وامثالها ، ولكنه **ليس مستعدا ابداً** لتوجيه مؤشر نشاطه نحو الربح الاقتصادي وحده .

ان احد الاعتراضات المهمة التي ترد على مبدأ تساوي القيمة والشغل هو المبالغة في اضفاء الجانب المادي وطلب الربح على النشاطات الانسانية ، وكأن الاعمال كلها تشبه الاعمال

اليدوية ، مع انه حتى في هذه الاعمال اليدوية تكون اجرة رئيس العمال أكثر لا لأنه يبذل جهدا أكبر ، بل لأنه أكثر خبرة وأمهر .

الحادي عشر : النظرية القائلة ان قيمة كل شي تساوي الشغل الذي صرف لانتاجه . وهذه النظرية تغفل دور الطبيعة الفعال القادر على انتاج عشرات ، بل مئات اضعاف الشغل الذي يصرف عليه ، وبحسب تعبير القرآن :

(كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنابل في كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ)

أي ، بتعبير يشمل برهان قضية القيمة الفائضة ايضا ، نقول اذا كانت القيمة تساوي الشغل ، فهل العائد من كل شيء ذي قيمة يكون قيمته فقط ، وهي التي يمكن انتقالها الى الآخرين ، أم انه يستطيع ان يضيف فائض قيمته على قيمته الحقيقية ؟ فاذا لم يستطع فلن يكون التكامل الاقتصادي ممكنا اطلاقا ، وهذا خلاف الحقيقة والضرورة . واذا كان قادرا على تحقيق فائض القيمة ، واذا كان شيء مايمكن ان يثمن بأكثر من قيمته الحقيقية ، فان ذلك لايمكن ان يعزى الى قوة عضلات الانسان فحسب ، فاما ان تكون جميع الكائنات هكذا (الاحياء والجمادات) ، اوان ذلك مقصور على عالم الاحياء فقط . وهذا اما ان يكون بسبب قدرة الطبيعة الحية على انتاج طاقة و مادة أكثر مما صرف على ذلك (حسب نظرية صدر المتألهين) ، واما ان يكون لأن الشغل ليس هو العامل الوحيد

في ايجاد القيمة ، وان الطبيعة الحية تستطيع ايضا ايجاد القيمة وان القيمة لاتساوي الشغل ، وانما الشغل هو احد العوامل التي توجد القيمة • فالقيمة عبارة عن مقدار التقدير الذي يناله الشيء وهذا يتبع نفعه والحاجة اليه من جهة ،وندرته وامكانية احتكاره من جهة اخرى •

والخلاصة هي ان الحد ا لأكثر هو انه اذا كانت نظرية القيمة تساوي الشغل صادقة فيما يتعلق بالطبيعة الميتة والجمادات كالدار والمعمل والحذاء والقبعة وغيرها ، فانها لاتصدق فيما يتعلق بالطبيعة الحية • ففي الطبيعة ، حسب رأي بعض الفلاسفة ، تكون الطبيعة الميتة سببا في اعداد الطبيعة الحية ، لاسببا ايجابيا في ايجادها ، لذلك فليس ثمة مايمنع من ان يكون في المعلول فائض عن العلة ،أي ان عائده أكثر مما صرف عليه ، وهذا أكثر مايصدق على ابداعات الطبيعة • هل يمكن القول بأن اللحم الموجود في جسم مهرة اوحصان ثمين يعادل قيمة العلف الذي تناوله الحيوان ؟ هذا اشبه بالقول بأن قيمة قوام جميل اوالعين والحاجب والملامح البديعة في وجه مليح تعادل ماصرف على انتاجها من رأسمال ؟ ان ا لانسان ليهب لقاء ذلك الملايين ! . . .

وعليه ، فلا يمكن القول بأن قيمة طاقة الشغل تعادل ماصرف على توليدها • وبموجب نظرية تساوى القيمة والشغل لايسعنا

الا ان نعتبر القيمة الحقيقية لطاقة العامل مساوية للحد الأدنى من مستوى معيشته ، وإلا فان القاعدة الكلية بشأن تساوي القيمة والشغل لاتنطبق على هذه السلعة ،أي طاقة العمل . كل مافي الأمر انهم يقولون بظهور فائض القيمة وهو ليس من انتاج عمل رب العمل ولكنه يستولي عليه . ان جريمة رب العمل ، في نظر هؤلاء ، ليست في كونه يدفع للعامل اجرته بأقل من ميزانها الحقيقي بل لأنه يستحوذ على فائض القيمة بدون مقابل . ولكن اذا كان فائض القيمة ناشئاً عن شيء يرى هؤلاء ان رب العمل قد اشتراه بسعر عادل ، فلماذا يرون ان رب العمل ظالم ومستغل ؟ فلو اشترى احدهم شاة بسعر عادل ، ثم استطاع ان يستخلص من قدرة استيلادها ولبنها فائدة أكثر مما صرف على انتاجها ، فهل نصفه بأنه ظالم يأكل مال الآخرين ؟

ان نظرية ماركس في القيمة الفائضة لاتثبت ان رب العمل مستغل بقدر ماهي تثبت انه ليس مستغلا . فهو لايرى رب العمل مستغلا الا عندما نقيس اجرة العامل بأثر شغله ، لا بالعلل التي توجد طاقة العمل عنده . فاذا قسناه بأثر شغله عندئذ نستطيع أن نحكم بأن القيمة الحقيقية لاجرة العامل يجب ان ترتفع بنسبة فائض الانتاج ، وان حق الطبيعة الحية يجب ان يكون محفوظا بازاء حق الطبيعة الميتة .

يمكن اعتبار ماذكر في اعلاه الدليل الثاني عشر في الـــرد على نظرية تساوى القيمة والشغل . أي انه اذا كانت قيمة كل شـــي، مساوية للشغل الذي بذل لانتاجه ، فيلزم ان تكون قيمة طاقـــــة العمل مساوية لمصاريف العامل ، لاأكثر ، وهذا يعني ان القانـــون عادل ، وان رب العمل يأخذ فائض القيمة بحق ، وأن ليس هنـــاك ظلم ولا جور .

وعلى العموم ، ان نظرية تساوي القيمة مع مقدار صـــــرف الطاقة ، من حيث التعادل الحقيقي بين الشغل وما يستحقه مـــن الفائدة (في تعيين ميزان الاجور) تعتبر نظرية مناوئة للعمـــل والعمال .

(لوئي بدن) في كتابه (تاريخ العقائد الاقتصادية)ينتقـد نظرية ماركس في القيمة بأقل مما انتقدناه نحن هنا . الا ان مـــن بعض اضافاته قوله في الصفحة ١٤٢ :

(عصارة نظرية ماركس هي ان اساس القيمة قد اقيم علـــى الاشغال اليدوية ، وان ذراع الانسان هي وحدها القادرة على خلـــق القيمة ، فلا الاختراع يوجد القيمة ، ولا التخطيط ، ولا ادراة)

ان قوله بان التخطيط والادارة يوجدان القيمة قول جديـــد، أي اننا على قبولنا يكون الشغل هو منشأ القيمة ، فعلينا ايضـا ان نقبل بأن التخطيط والادارة يؤثران في ايجاد الشغل .

وفي الصفحة ١٤٣ من الكتاب يقول :

(ان الشغل بذاته منشأ القيمة ،فلوحة رسم قبيحة غير مألوفة و لاجمال فيها لاقيمة لها ، على الرغم من الساعات التي صرفت في رسمها) .

هذا التصريح ليس جديدا تماما ،انما هو يؤيد وجهة نظرنا التي سبق ذكرها بأن الشغل لايساوى القيمة ، بل يوجدها . ان حقيقة القيمة تكمن في كون الشيء نافعا ومطلوبا وعندما لايكون عاما ومجانيا ،أي في حالة الندرة أوامكانية الانحصار والاحتكار .

وفي الصفحة نفسها يقول :

(ان النتيجة المنطقية لنظرية ماركس هي ان القيمة لاتختلف بالزمن ، ولكننا جميعا نعرف ان الامر ليس كذلك، فالشراب الجيد تزداد قيمته بتقادم الزمان عليه ...) .

هذا الاعتراض يمكن تقسيمه الى اعتراضين : الأول هو ان عامل الزمن ، بما هو ،يوجد القيمة على اساس القدم ، أي ان مضى الزمن نفسه ، من حيث كونه زمانا ماضيا غير موجود في الحاضر ، وليس لأية حيثية اخرى ، يكون باعثا على ايجاد نوع من القيمة ، مثل قيمة الاشياء العتيقة ، والنقود القديمة ،والرسوم والابنية القديمة والتاريخية وامثالها . والثاني هو ان الطبيعة نفسها على مدى تعاقب الزمن ، تحدث تغييرات وتأثيرات تكون سببا في رفع

قيمة بعض الاشياء ، مثل المخللات العتيقة ، والثوم الذى عمره سبع سنوات وغير ذلك .

يتضح من هذا ان الطبيعة الميتة (وليس الصناعة) تكون في بعض الاحيان ، مثل الطبيعة الحية ، سببا في ايجاد القيمة ، من حيث كونها تعمل ، ولكن باختلاف واحد ، هو ان الطبيعة الحية توجد المثل ، والفائض ،والانتاج ، بينما الطبيعة الميتة تأتي بتغييرات كيفية فحسب .

هنامن المناسب ،أومن اللازم ، ان نشير الى موضوع آخر اشارة مجملة ، خاصة وان بعض الاعتراضات الاثني عشر السابقة على نظرية تساوي القيمة والشغل يكون قابلا للنقض بغير الاشارة الى هذا الموضوع . وهو انه على فرض قبول نظرية القيمة تساوي الشغل ، فما المعيار الذي نقيس به قيم السلع المختلفة ، وما ميزان الشغل الكامن فيها وكيف يكون ؟

يقول الماركسيون في (مبادئ علم الاقتصاد)(ترجمة نوشين) في الصفحة ٢٥ : (قلنا ان قيمة السلعة تتعين بالشغل المجرد ، ولكن اذا اردنا ان نقارن بين انواع الشغل المختلفة بغير اخذ خصائصها الظاهرية بنظر الاعتبار ، فان الوحدة القياسية التي يمكن بها ان نزن مقدار الشغل المبذول في كل سلعة تكون الوحدة الزمنية . أي ان وحدة قياس الشغل هي الزمن.)

ان اختلاف الرأسمالية الجديدة الرئيس عن الرأسمالية القديمة ،وعن الاشتراكية بالطبع ، هو ان الرأسمالي يشترى من العامل طاقته على الشغل ليعرضها للبيع ، لا لأنه بحاجة اليها شخصيا ، بل يستغلها لايجاد فائض القيمة لمصلحته . ان فائض القيمة هذا ، والذي هو وليد طاقة شغل العامل ، يعود بالطبع الى العامل نفسه ، ولكن رب العمل يستولي عليه . وهذا هو الذي يدعو الاقتصاديين الى القول بأن الرأسمالية الجديدة تستغل العامل .

ان ماكان يعرض قديما للايجار هوانتاج العامل اوطاقته على الانتاج لمن يحتاج اليها وكان المشتري يشتري تلك السلعةبقيمتها الحقيقية السائدة في السوق . فكان ، مثلا ، يستخدم العامل في بيته اوفي مكتبه ،أوكان يطلب منه مثلا ان يقيم له جدارا في داره . ولكنه لم يكن يتاجر بطاقة العامل على الشغل ، أي انه لم يكن يشتري طاقة العامل على الشغل بسعر معين ثم يبيعها اويبيع ناتجها بسعر أعلى . في المضاربة يمكن القول بأن كلا الرأسمال والعامل يشتغلان ، وكل ينال حصته بحسب ماا تفق عليه . في المزارعة ايضا كلا الارض والمزارع يشتغلان ، ولكل حصته . أي ان صاحب المال اوا لارض لايستغل العامل اوالمزارع بأن يشتري طاقة عمل العامل والمزارع ليبيع نتاجها بسعر أعلى (هذا على الرغم من ان المضاربة والمزارعة في النظم غير الرأسمالية غير

مقبولة بحسب مبادئ تلك النظم . ولسوف نعود الى بحث ذلك في مكان آخر ان شاء اللّه) . وقد قلنا من قبل اننا اذا قبلنا بان القيمة تساوي الشغل ، فيستتبع ذلك ان تكون للاشياء قيم حقيقية ثابتة غير قابلة للتغير ، بحيث ان بيع الدار بسعر أعلى مما تكلفت به ، أو ايجارها بمبلغ يزيد مجموعه على قيمتها الحقيقية ، يؤدي الى ايجاد قيمة فائضة (الا اذا قلنا ان للزمن قيمة ايضا) .

ان الادلة على عدم مشروعية الرأسمالية الجديدة ترتكز على اساسين اثنين :

ا - قيمة كل شيء ناشئة من مقدار الشغل الذى بذل في انتاجه . أي ان القيمة تظهر بوساطة الشغل اولا ، ثم يتم تقدير ميزان القيمة بمقدار الشغل الذي بذل في الانتاج .

ب - ان الربح الذي يحصل عليه رب العمل ناتج من الشغل الذي انجزه العامل ، لذلك فهو من حقه ، وهذا الربح قيمة فائضة على الأجر ، ولكن رب العمل يستولى عليها بغير وجه وحق .

ان المقدمة الأولى نظرية قال بها علماء علم الاقتصاد الكلاسيكي ، من امثال (آدم سميث) و(ريكاردو) ، وتابعهم (كارل ماركس) في ذلك .

الان النظرية الثانية ، أي نظرية القيمة الفائضة ، يبدو انها من وضع (كارل ماركس) نفسه على الرغم من انها نتيجة لازمة

للنظرية الأولى ،اما بخصوص القيمة نفسها ، أي بخصوص منشأ القيمة ، فثمة عدد من وجهات النظر يمكن الادلاء بها :

١ـ قيمة الشيء ذاتيته ، بعض الاشياء له قيمته ذاتيا ، وبعضها لاقيمة له ذاتيا ، والاشياء ذوات القيمة تتباين فيما بينها من حيث القيمة ، وقيم الاشياء ترتبط بذواتها وماهياتها ،

هذه نظرة باطلة بالضرورة ، لأن قيمة الشيء لاترتبط بالشيء ذاته ، ان قيمة الشيء لاعلاقة لها بأمور مثل الوزن والحجم والكثافة والصلابة ، بل لها علاقة بما له علاقة بالانسان ، فلولا الانسان لما كان معنى للقيمة والتقويم ،

٢ـ قيمة الشيء مجرد امر اعتباري ومتفق عليه لاغير ، وعلى هذا فان قيمة الشيء لاترتبط بما فيه من صفات ذاتية اوعرضية وعارضة (كالشكل اوالصورة التي يضفيها الانسان عليه) ، فكما ان الانسان يمنح اعتباره لكثير من الاشياء او الامور ،كالرئاسة والمروؤسية والزوجية ،اويمنحه لمعكوس هذه الامور ،اولعدمها ، كذلك هي الحال بالنسبة للقيمة ،

هذه النظرة على عكس النظرة السابقة تماما ، وهي باطلة ايضا ، على الرغم من ان العملة النقدية ، وعلى الاخص العملة الورقية ، لها قيمة اعتبارية ، أي انها متفق عليها ولاعلاقة لها بحالة الاشياء الحقيقية ، فهي صناعة ترتبط من جهة بحالة الشيء

الحقيقية ، أي بخصائصه التكوينية بحسب الجنس والماهيـــة ، اوبحسب خصائصه العارضة بسبب الصنعة ، كما تكون للاشيـــاء قيمها للأثر الذي يكون لها (وليس للشغل الذي بذل لانتاجهـا) ، وهي ترتبط من جهة اخرى با لانسان ، أي ان ارتباطها با لانســان هو الذي يتسبب عنه انتزاع هذه الصفة • من هذه الناحية ، تضاهـي القيمة نفع الشيء اوملاء مته ، وهذه صفة اضافية ، ولكنها في الوقـت نفسه ليست قضية النفع والملاءمة فحسب ، اذ ان هذه من حيـــث علاقتها با لانسان غير قابلة للزيادة والنقصان وا لارتفاع وا لانخفاض والقيمة ليست كذلك• فالقيمة اوالسعر اوماشئت من ا لاسمـــاء تتراوح صعودا ونزولا ، وهو تراوح لاعلاقة له بكون الشيء نافعا ، لأن درجة النفع لاتتغير ، وان العرض والطلب لايؤثران في درجة نفـــع الشيء ، انما هما يؤثران في القيمة •

ولكن من هذا ا لاعتراض يمكن ان نجيب بأن القيمة صفـــة حقيقية ولكن ليس باعتبار الشيء بذاته بل باعتبار ا لاشياء بالنسبة للانسان • ولاشك ان القيمة لاتساوي النفع وحده ، بل تساوي النفـع وحاجة ا لانسان ، وبما ان حاجة ا لانسان تتجه نحو نوع السلعـــة نفسها وليس لذات السلعة ، فان حاجة ا لانسان الى السلعة تقل كلما زاد عرضها وتوفرها ، فتهبط قيمتها ، بحيث انها عندما تصبـــح كالهواء متوفرة في كل مكان تهبط قيمتها الى حد الصفـــر • ان

التوفر وزيادة العرض مثل اتساع السطح الذي يرتكز عليه الجسم،اذ كلما اتسع السطح قل الثقل النازل على كل جزء من ذلك السطح . وكلما ضاق السطح ازدادت قوة ذلك الثقل على اجزاء السطح بحيث ان قوة ثقل قد تتوجه كلها الى نقطة واحدة. ان هذه القوة في القيمة هي القوة الشرائية عند الناس . وبعبارة أوضح ،تتولد القيمة من صفتين اثنتين :

أ ـ كون السلعة مفيدة ، وكونها مطلوبة .

ب ـ ندرتها وعدم توفرها ، أي أمكان حصرها واحتكارها .

وكلما توفرت السلعة ، خرجت بالضرورة من يد صاحبها الى السوق . وهذه النظرية تتطابق مع نظرية العرض والطلب واثرهما في تعيين القيمة ،وهو ماسوف نتطرق اليه .

٣ـ النظرة الثالثة الى القيمة تقول ان القيمة ترتبط بمقدار نفع السلعة ، فكلما كانت السلعة أنفع كانت قيمتها بالضرورة أعلى . هذه نظرية باطلة أيضا ، لأننا سبق ان قلنا انه اذا كانت القيمة تعني المنفعة ،اوانها ترتبط بالمنفعة مئة بالمئة ماكانت لتتأثر بتقلبات العرض والطلب . ثم اننا نرى ان كثيرا من الاشياء التي نفعها كبير والحاجة اليها شديدة ، كالخبز والماء ، قيمتها أقل ، وان هناك اشياء اخرى تعتبر من الكماليات في الحياة وليست الحاجة اليها شديدة ، جدا ، تكون أغلى بكثير ، مثل

العطور ومواد التجميل ٠

٤- منشأ القيمة النفع والحاجة وعدم التوفر (أي ان السلعة قابلة للاحتكار ، حسبما ناقشناه من قبل) وبعبارة اخرى ، هذا هو قانون العرض والطلب نفسه الذي اشير اليه في البند الثالث ، وهو الذي سبقت الاشارة اليه في الفصل الخاص بنقد (مبادئ علم الاقتصاد) (ترجمة نوشين) ٠

ان خلاصة الاقتصاد الموجه هوانه اذا كان الأمر هكذا ، فان سلعتين اذا كانتا مطلوبتين بدرجة واحدة ،ومعروضتين بدرجة واحدة ، ومتوفرتين في السوق بدرجة واحدة ، ينبغي ان تكون قيمتاهما متساويتين ٠ فمثلا ، يحتاج الانسان في بيته الى ماكنة الخياطة كما يحتاج الى المقص ، والطلب على كليهما متساو ، بل لعل الطلب على المقص أكبر ، وان كليهما متوفران في السوق بدرجة واحدة ، وعليه فلابد ان اسعارهما متساوية ٠ ولكن الأمر ليس كذلك ٠ وسبب اختلاف قيمة ماكنة الخياطة عن قيمة المقص هو الاختلاف في مقدار الشغل الذي بذل في كل منهما ٠ اذن ، القيمة لاتتبع قانون العرض والطلب ٠ ثم اننا نلاحظ للقيمة تأثيرا في العرض والطلب ، فاذا ارتفعت قيمة سلعة ماازداد عرضها في السوق وقل الطلب عليها ، واذا على العكس من ذلك هبطت قيمة السلعة قل العرض وزاد الطلب ٠ فكيف يمكن القول بأن مايكون هو

المؤثر في العرض والطلب يكون معلولالهما . (لقد سبق ان اوردنا نقدنا على هذا الانتقاد ، وسوف نشير الى ذلك ثانية في الصفحات التالية) .

٥- منشأ القيمة هو الشغل ، ومقدار القيمة يرتبط بمقدار الشغل المبذول في السلعة . وهذه هي نظرية (آدم سميث) و (ريكاردو) وأيدها (كارل ماركس) . هناك بعض الاعتراضات على هذه النظرية ايضا :

الاول : اذا كان الشغل هو منشأ القيمة مئة بالمئة ، وان القيمة في الواقع عبارة عن مقدار الشغل الذي بذل في السلعة ، فلماذا تتأثر هذه القيمة بالعرض والطلب صعودا ونزولا ؟

ان مؤيدى نظرية القيمة تساوي الشغل يردون هذا الاعتراض بقولهم ان ذلك التأثير انما يكون على صعيد معين ، ولكنه لايعين ذلك الصعيد مطلقا ، بل ان الشغل نفسه هو الذى يعين ذلك الصعيد .

في (مبادئ علم الاقتصاد)في الصفحة ٢٣ بعد ان يعترض المؤلف على التنظيم اللاارادى الذي يربط الشغل بمجتمع المقايضة ، يقول : (في مجرى هذا التنظيم اللاارادي يندر ان يكون سعر سلعة مامساويا تماما لقيمتها . ولهذا نجد في الاقتصاد المبني على المقايضةان التعادل ينبغي ان يسود علاقات الانتاج (تعادل

مقادير الشغل) ، ولكن بما ان هذا التعادل ناشيء عن مقايضة السلع في تنظيم لاارادى ، فان هذا التعادل لايكون ثابتا ابدا) .

هذا في الحقيقة ليس سوى عذر فحسب بازاء الاعتراض الوارد على مبدأ القيمة تساوي الشغل . لقد سبق في هذا الكتاب ان قلنا ان القوانين التي تحكم الاقتصاد قوانين قطعية وحتمية ، كالقوانين الطبيعية . فاذا كان صحيحا ان الشغل هو الذى يوجد القيمة ،وان القيمة معلولة الشغل مئة بالمئة ،فيستحيل اضطراب التعادل في علاقات الانتاج ومقادير الشغل .

الثاني : هناك معنى في القول بأن قيمة كل شيء ناشئة مما ينتج عن ذلك الشيء من آثار وليس من العلة التي اوجدته ،سواء أكانت تلك العلة هي الشغل أم شيئا آخر . بالطبع مجرد وجود الأثر لايكون وحده سببا في ايجاد القيمة ، بل هناك سبب مبدئي آخر وهو ندرة السلعة وامكان اختكارها ، وهذان يؤثران في ميزان القيمة ومقدارها ايضا . وفي ذلك يكون الشغل ايضا واحدا من علل ايجاد القيمة ،وليس هو علته الوحيدة . أي ان الشغل يجعل الشيء نافعا وسادّا لحاجة من حاجات الانسان . فاذا كان الشيء بحد ذاته هكذا أو اذا استطاع الانسان بالسحر مثلا ، جعل الشيء هكذا ، فان الشيء تظل له قيمته بشرط ألّايكون في متناول الناس جميعا ، وان تكون له قابلية الحصر والاحتكار . اما العلة في ان

تكون قيمة شيء ما اغلى من شيء آخر ، على الرغم من ان شغلا أقل قد بذل في الاول ، وعلى الرغم من ان كليهما نافعان ومطلوبان ومعروضان بنسبة واحدة للجميع ، هو ان الشيء الذي يستوجب شغلا اكثر ، كماكنة الخياطة ، يكون اندر وجودا بالقوة ، من الشيء الذي تطلب شغلا أقل ، كالمقص ، اذ المفروض ان شغل الانسان هو الذي يضع القيمة لهاتين السلعتين، أي انه يحيلهما الى سلعتين نافعتين ، ولكنهما ، من جهة اخرى: يتبعان قانون(الأخف الأسهل) بمعنى ان الانسان يسعى دائما الى اضفاء القيمة على شيء - أي جعله مفيدا - يتطلب شغلا أقل . وعليه فان استعداد الانسان للقيام بمثل هذه الاعمال أكثر ويأتي في الدرجة الأولى ، وهو مستعد للاعمال الاخري بالتدرج بحسب درجة صعوبتها أو سهولتها ، ولكن رفع القيمة هو وحده القادر على الوقوف بوجه ندرة السلعة عن طريق ترغيب المنتج على انتاجها . وفضلا عن موضوع الأخف الأسهل، فهناك عوامل أخرى تؤثر في انجاز الشغل ومن ثم في ميزان ندرة السلعة وقيمتها ، مثل مدى خطورة انتاجها ، أو شرافتها وعدم مخالفتها للوجدان وكذلك مدى مطابقتها للذوق العام أو الخاص أو العادات ، فهذه كلها تؤثر في عرض السلعة في تعيين قيمتها . لماذا تكون السلع المهربة مرتفعة القيمة ؟ لأن المشتغل بها يعرض حياته للخطر . لماذا تكون الاعمال المنافية للاخلاق والعفة أكثر فائدة ؟ لأنها منبوذة

في المجتمع ومجلبة للعار . لماذا يتوفر كثير من الاعمال بالرغم من صعوبتها ؟ لأنها مما تعودت عليه الناس ، أو لأنها تلائم اذواق أكثر الناس .

وعليه ، فان الاعتراض الذي يورده مؤيدو نظرية القيمة تساوى الشغل (في مثال ماكنة الخياطة والمقص) على نظرية القيمة تساوي مقدار نفع السلعة وتوفرهافي السوق ، أوعلى قانون العرض والطلب ، لااساس له .

الثالث : اذا كانت القيمة متعلقة بمقدار الشغل ، اذن ماسبب ارتفاع اسعار الاحجار الكريمة ؟ وكذلك المعادن الثمينة ؟ ان الذهب نفسه ،وهو عملة نقدية اصيلة،ينقض نظرية تساوى القيمة والشغل . لقد سبق ان بحثنا هذا في مكان آخر ،ونكرر ذلك هنا يقول كتاب (مبادئ علم الاقتصاد)في الصفحة ٤٢ بخصوص الذهب : (ان المسكوكة الذهبية سلعة ذات قيمة معينة ومظهر مادي لعمل اجتماعي ، وهي بهذا المنظور قادرة على ان تكون مقياسا لقيمة سائر السلع الأخرى) .ولكن هل هذاهو الواقع ؟ هل هناك تناسب بين الشغل الذي اجري على الذهب وقيمة الذهب نفسه من حيث ماصرف عليه من زمن وطاقة ؟ ان قيمة الذهب معلولة لعلل ذكرها المؤلف نفسه في صفحة سابقة ، وهي ان الذهب (لايصدأ ،ولايكون عتيقا ، ولايضمحل اويموت ،ولايستهلك بالاستعمال ،سهل الادخار،

له قابلية التقسيم الى اجزاء صغيرة ،قابل للحمل والنقل بسهولة، سهولة تمييزه بوساطة لونه ورنينه... فهل الاحجار الكريمة المعروفة في العالم غالية لأن شغلا أكبر قد أجري عليها ؟ هل قيمة (كوه نور)و (درياى نور)مرتفعة بسبب الشغل المبذول فيهما ؟)

الرابع : الشغل علة ايجاد القيمة ، لانه يساوي الحركة، ان البحث يدور حول تعيين مقدار استهلاك الطاقة . من الممكن ان تتساوى حركتان من حيث الزمان والسرعة، وان لايتساويا من حيث استهلاك الطاقة . فمثلا لو ان شخصين يحركان يديهما بصورة متوازية ، وفي احدى اليدين قلم ، وفي الاخرى قطعة حديد تزن عشرة كيلو غرامات ، فان استهلاك الطاقة لايكون متساويا ،ولكن الزمان والسرعة يكفيان لتعيين مقدار الحركة البسيطة ، من حيث طي المسافة ، لامن حيث استهلاك الطاقة التي يجب العثور لها على مقياس آخر .

ثم اذا اخذنا عاملين احدهما يصرف طاقة أكبر لعدم مهارته، سواء أكان ذلك في زمان أطول أم في زمانين متساويين ، وأنتجا سلعتين متساويين من حيث قيمة الاستعمال ، كأن ينتج كل منهما زوجا من الجواريب ،فينبغي ان يكون سعر جواريب الذي صرف طاقة اكبر أعلى ، ولكن الحقيقة ليست كذلك

وبمطالعتنا الصفحة ٢٥ من كتاب (مبادئ علم الاقتصاد)

يتضح انهم قد انتبهوا الى احد شقي الاعتراض الثاني ، وهو ان من الممكن ان ينتج عاملان نوعا واحدا من السلع للسوق كأن ينتجا زوجين من الجواريب ، ولكن احدهما صرف في ذلك جهداً أكبر وزمنا أطول ، والثاني صرف جهدا أقل وزمنا أقصر ، فسعر الزوج الاول يجب ان يكون أعلى . ولكنهم لايطرحون الاعتراض بهذا الشكل ، بل ينحرفون عنه بدهاء ويقولون : (اذا حاك ثلاثة عمال ثلاثة ازواج من الجواريب وان الأول اكملها في ٦ ساعات ، والثاني في ٤ ساعات ، والثالث في ساعتين ، فاذا كانت اجرة العمل في الساعة الواحدة ريالين ،فهل نستطيع ان نستنتج بأن الأول لابد ان يبيع انتاجه باثني عشر ريالا ، والثاني بثمانية ريالات ،والثالث باربعة ريالات ؟ طبعا لا . اذ لو وفق الأول الى بيع انتاجه باثني عشر ريالا ، فان العاملين الآخرين لايمكن ان يقبلا البيع بأقل ..) أي انه يتوسل بموضوع العرض والطلب ، ثم يقول ان سعر الجواريب لايتحدد بالشغل الذي استغرق اطول مدة ولا بالشغل الذى استغرق اقصر مدة ، بل هو يتحدد بمعدل الشغل الذي يرى بمجموعه كله لازما لانتاج تلك السلعة .ويصطلح على معدل الشغل هذا بالشغل اللازم بالمجموع . ثم في نهاية الصفحة ٢٧ يقول :

(وبناء على ماتقدم ، يتعين الشغل اللازم بالمجموع عن طريق معدل مجموع التكنيك ،ومعدل المهارة ، ومعدل الخبرة في

عمل العامل ، بالاضافة الى معدل شروط العمل ٠ ٠ ٠ ٠ ولكن هذه الامور - معدل مجموع التكنيك ، وخبرة العامل ، وشروط العمل - من طرف آخر ليست ثابتة ولاساكنة ٠ ٠ ٠ ٠ اذن فمعدل مجموع الزمن اللازم لانتاج سلعة معينة يمكن ان يتغير بحسب تغير تلك العوامل ٠)

اولا ،اذا كان الشغل اساس القيمة،فلا معنى في ان لايكون شغل الفرد اساسا لوضع القيمة،ويكون معدل شغل المجموع هو الاساس لذلك مما يقتضي ان نأخذ الاشغال المختلفة من حيث حجمها وزمن انتاجها ،والتي تختلف قيمها بما لايتناسب مع حجم الشغل وزمنه، فنجمعها على بعض ونستخلص معدل مجموع قيمها فنعتبره لكل السلع ٠اذا قيل : ان الخلل الذي يولده قانون العرض والطلب في الاقتصاد المستند الى المقايضة يتسبب في الاخلال بتناسب حجم الشغل وسعره ،فنقول:ابداً ليس الأمر هكذا ،لان زوجين من الجوارب المتساوية من حيث قيمتها في التداول ،والمختلفة من حيث أستهلاك الطاقة ، ويعرضان بسعر متساو في السوق ، لايمكن ان يقال انهما علة خلل السوق واضطرابه ٠

وثانيا ، اذا اعترفنا بصحة القول بأن معدلات التكنيك العام والخبرة والمهارة متغيرة بحيث تكون النتيجة ان يكون معدل زمن الانتاج متغيرا ايضا ، فان هذا بذاته يدل على ان معدل

المجموع لاعلاقة له بزمن الانتاج . وعليه فلا حاجة الى أي تنظيم زمني ، لا الزمن الفردي اللازم ، ولاالزمن الجماعي اللازم . فكل ما يحتاجه المجتمع هو كمية من السلع بحسب طلب الناس وحاجتهم سواء أكانت تلك السلع من صنع الانسان أم من صنع الطبيعة، ولافرق ان كانت قد صنعت بالسحر ،اواستغرقت وقتا طويلا أوقصيرا ،فالشيء الذي يعين السعر ليس هومقدار الشغل الفعلي ولاهو معدل الشغل الجماعي ، فكلاهما متغيران ، ولاهو قانون العرض والطلب كنسبة عددية خاصة ، بل هو الطلب ومستوى الملاءمة مع المبادئ التي تنظم سلوك البشر في ميدان المنافسة .

في الصفحة ٣٠ من الكتاب المذكور وبعد ان يشرح كيف ان سعر الألومنيوم حتى منتصف القرن التاسع عشر كان مرتفعا ولكنه الآن منخفض بسبب استخدام الكهرباء في استخراجه مع قليل من الشغل ، يقول : (ان هذا المثال يشير بوضوح الى ان من غير الممكن تعيين السعر وتعريفه بوساطة العرض والطلب .فاذا كان استهلاك الألومنيوم خلال السنوات الثلاثين الاخيرة قد ازداد بمقدار ثمانية آلاف مرة ، فلا يجوز البحث عن علة انخفاض سعر هذا المعدن في علاقات العرض والطلب ، بل على العكس . ان ارتفاع الطلب هو النتيجة الحتمية لانخفاض السعر ، والعلة الأولى في انخفاض السعر هو انخفاض القيمة،أي تقليل معدل الزمن

الجماعي اللازم للانتاج ٠ ا ٠

يبدو ان هذا الاعتراض مبني على مبدأين :

الأول : هو ان الطلب ـ بخلاف مايقوله اصحاب نظرية العرض والطلب ـ ليس العلة الرئيسة وليس له ميزان ثابت ٠ فهو كما يكون علة زيادة العرض وزيادة السعر ، يكون احيانا معلولا لهبوط السعر ، الذي يكون ذاته معلولا لتقليل معدل الزمن الجماعي اللازم للانتاج ٠

والثاني : هو ان هؤلاء لاينظرون إلاّ الى علائق العرض والطلب ، ولايلتفتون الى ان عاملا آخر ، غير ازدياد نسبة العرض على الطلب ، يمكن ان يكون سببا في هبوط السعر اوصعود ، كعامل تقليل زمن الشغل اوتمديده ٠

أما المبدأ الأول ، فلا يبدو ان مؤيدي نظرية العرض والطلب يؤيدونه ، أي انهم لايزعمون ان الطلب يعتبر دائما هو العلة بالنسبة للعرض وللسعر ، وانه لايكون معلولا ابدا ، وهذا ما اوضحناه فيما سبق ٠

وأما المبدأ الثاني ، فاذا ادعى احد ان تقليل زمن الشغل ، أي السهولة حسب اصطلاحنا ، لاتأثير له ، فا لاعتراض وارد ٠ ولكن اذا ادعى احد ان للسهولة تأثيرا على امتداد ارتفاع العرض النسبي كالذي قلناه في بحث اساس القيمة ، فالادعاء غير وارد ٠ لقد

قلنا ان بعض الاشياء تؤثر في العرض (اضافة الى الطلب)،ومنها السهولة ، ومدى الخطورة ، ومدى التوافق مع العادات وغير ذلك . ويتضح مما قيل اولا انه اذا اعتبرنا الشغل اساس القيمة ، والزمان وحدة لقياس الشغل ، فيلزم ان نقوم بقياس الشغل الفردي ، وليس معدل الشغل الجماعي . وثانيا ، حتى اذا جعلنا معدل الشغل الجماعي هو القياس ، فيجب اعتباره ثابتا . أي انه اذا كان حال المجتمع من حيث الطلب والاستهلاك ثابتا ، فيجب بالضرورة ان يكون معدل الشغل الجماعي ثابتا ايضا . واذا تغير حال المجتمع من هذا المنظور ، فيلزم وجود نسبة ثابتة بين تغير حالة الاستهلاك والعرض من جهة ، ومعدل الشغل الجماعي من جهة آخرى . ولكن السادة انفسهم معترفون بأن معدل الشغل الجماعي يتغير تبعا لتغير التكنيك والخبرات والمهارات ، وان هذا التغير لاعلاقة له بالحالة الاجتماعية من حيث الاستهلاك والطلب . وعليه ،فان مصطلح (معدل الشغل الجماعي اللازم للانتاج)يفقد مفهومه تماما وقد يعني ان المجتمع يحتاج الى مقدار غير معين من الشغل ، ولاشك في ان هذا المقدار غير المعين ليس مقصورا كله على الشغل، بل هو مقدار في واقع معين .وذاك الواقع المعين في نظر اصحاب نظرية العرض والطلب ، أونظرية مستوى التوافق مع مبادئ سلوك البشر ، هو ان يستطيع الشغل انتاج مايطلبه المجتمع من السلع .

أي ان المجتمع لايريد الشغل بذاته ، بل يريد السلعة ، سواء أأنتجه الشغل أم انتجه شيءآخر • إن الشغل يختلف باختلاف قدرته على انتاج السلعة في ازمنة مختلفة • كلما تقدمت التكنولوجيا والخبرة ، قلت الفترة الزمنية اللازمة لانتاج السلعة التي يريدها المجتمع • اذن ، فان مايحدد مقدار الشغل ويعينه هو السلعة نفسها ضمن شرط الزمان • ان الشيء الذي له معنى هو ان المجتمع يحتاج الى مقدار ثابت من السلع ،وان ذلك المقدار الثابت من السلع ، يحتاج الى مقدار من الشغل لانتاجه • فمقدار الشغل المطلوب ضمن الشروط الصناعية وا لانسانية ،متغير •

اذا كانت حاجة المجتمع ثابتة ، وكانت السلع المعروضة متوازنة مع الطلب بنسبة ثابتة ، وكان تقليل زمن الشغل اللازم مختصا بسلعة معينة ، عندئذ يكون لتقليل الزمن هذا تأثير في تقليل السعر حتما • وذلك بحسب مبدأ الترتيب الذي ذكرناه في القيمة ، تتعين القيمة ،ويغير تقليل الزمن النسبي للشغل مرتبة السلعة ودرجتها من حيث تعرضها لقوة العرض • ولكن اذا طبق تقليل زمان الشغل تطبيقا عاما ، فلا يكون له أثر في تخفيض السعر• أي ، على الرغم من تقليل الشغل ، فان ا لاسعار لاتنخفض • وهذا خير دليل على ان الشغل ليس اساس القيمة ، كما ان هبوط القيمة، عندما لايكون تقليل زمن الشغل عاما في جميع السلع ، دليل على ان

العرض والطلب لايقرران تعيين السعر ، كما جاء في (مبادئ علم الاقتصاد) .

وهنا تتضح صحة نظريتنا في موضوع اساس القيمة[١] .

يتجلى مما سبق ان القيمة لاهي من ذاتية الاشياء (كالحجم والكثافة ،واللون . . .)ولاهي اعتبارية متفق عليها . ان اصل منشأ القيمة هو نفعية السلعة ، وهذه هي سبب الطلب وبدايته، وبالاضافة الى الندرة التي يكون سببها الحصر والاحتكار . اما درجة القيمة ، أي السعر ، فيرتبط بمقدار الطلب وبما اذا كانت السلعة نادرة أومتوفرة ،أي يمدى سهولة حصول الناس عليها . اما الشغل فان تأثيره يقتصر على طول عرض السلعة وتوفيرها من جهة ، وجعلها نافعة ومطلوبة من جهة اخرى ، ولايتعداه الى سعة العرض .

١- الاختراع والصنعة مثل تأليف الكتاب ، فحقوق التأليف محفوظة للمؤلف ، ولمالك الورق والقلم الحق في ان تستنسخ عن النسخة التي يملكها نسخة اخرى لاستفادته ،ولكنه لايحق له ان يستخدم الحبر والحروف الطباعية وماكنة الطباعة لطبع ألف نسخة عن نسخته و يبيعها . في السابق عندما لم تكن طباعة لم تكن للمؤلف حقوق ،ولكن ماكنة الطباعة اوجدت هذه الحقوق ،والمجتمع يعترف بها . ولكن لماذا ليس للصنايع والاختراعات مثل هذا ←

→

الاعتبار ؟ ما الفرق بين كتاب يؤلف ويطبع في الف نسخة لغرض تجاري ، وماكنة تخترع ثم تصنع آلاف اخرى مشابهة لها ؟ فهل استفادة الآخرين من الماكنة يشبه استنساخ كتاب بالقلم ، أم يشبه طبع الكتاب للبيع ؟ اعتقد ان الشق الثالث يشبه الثاني ،فهو ليس للاستفادة الشخصية ، ولاهو للتكثير والبيع ، بل هو للاستفادة المادية من ناتج شغل تلك الماكنة ،وبالأحرى ، للمتاجرة بناتج تعب الآخرين • نعم ان من ينشئ معملا أمّاً لصنع تلك المكائن الانتاجية يكون كالذي يطبع كتابا آخر ، فالعالم يعترف لهذا بشيء من الامتياز والملكية • ما الذي يشترى تلك الماكنا الانتاجية يكون كالذي يشترى كتابا - بصرف النظر عن ان الكتاب ليس انتاجيا والماكنة انتاجية. وتنتج الشغل ،وهي بذاتها مبدأ الثروة وشبيهة بالطبيعة ،ان قدرتها على ايجاد القيمة على درجة من التباين مع الشغل الذي بذل في انتاجها بحيث انها تكون كالطبيعة ،فكأنها شي ظهر الى الوجود في المجتمع قادر على ايجاد القيمة بقليل من الشغل الذي يبذل في صيانته ، اوحتى بغير هذا الشغل •

وعليه ،فان المخترع لايبيع ناتج الشغل فحسب ،فهو خالق ←

القيمة الفائضة

سبق ان قلنا انه اذا ثبت ان الرأسمالية تستلزم ان يستحوذ رب العمل على الربح الذي يخص العامل مئة بالمئة ، فلا يمكن ان تكون مشروعة . لقد حاول الاشتراكيون اثبات ذلك ببرهان خاص (سنذكر نحن ايضا في الصفحات التاليات طريقا لاثبات عدم مشروعية الرأسمالية) . ان اثبات هذه القضية ، بحسب فرضية الاشتراكيين ،يعتمد على اثبات موضوعين آخرين :

الاول هوالقول بأن قيمة كل شيءتساوى الشغل الذي بذل فيه.

الثاني هو ان القيمة الفائضة التي تظهر في الرأسمالية ناشئة فقط وفقط من شغل العامل ، وليس لوسائل الانتاج أي تدخل في ايجادها .

لقد سبق ان اثبتنا بطلان الفرضية الأولى ، فلاحاجة بنا الى

→

شيء قادر على ايجاد القيمة .ان يده قد اوجدت هذا الشيء ، لذلك فلا يكون هذا الشيء ملكا خاصا قابلا للمقايضة، على الرغم من ان المخترع يجب ان ينال مكافأة . يمكن القول بان حق التأليف مكافأة وليس ما لا كالأموال القابلة للمقايضة .

(هذه الهوامش منقولة طبق الاصل من دفتر ملاحظات الشهيد) .

ابطال وجهة نظر ماركس في القيمة الفائضة . ولكننا الآن نفترض القبول بهذه الفرضية التي قال بها (آدم سميث) و(ريكاردو) وايدهما ماركس فيها . أي اننا نوافق - جدلا - على ان قيمة كل شيء تنشأ من الشغل المبذول فيه . فلننظر الآن ماهو عمل القيمة الفائضة .

اعتقد اننا هنا ينبغي ان نبحث في عدة مواضيع .

أ - هل ان استغلال طاقة الشغل عن طريق بيع ناتجها ، اوبعبارة اخرى ، هل ان الاستفادة من فائض القيمة من خصائص الرأسمالية ، أم ان ذلك كان موجودا حتى في الاقتصاد القديم البسيط ؟ واذا كان موجودا في القديم ، فما هي اذن خصائص هذه الرأسمالية الجديدة ؟ ماهو الخط الذى يميز النظام الاقتصادى الجديد ؟

ب - لما كانت قيمة كل شيء ناشئة من الشغل المبذول فيه ، فهل قدرة الشيء على ايجاد القيمة تساوي قيمة ذلك الشيء نفسه ، أم ان هناك اشياء قادرة على ايجاد قيمة أعلى من قيمتها ، وبعبارة اخرى ، انها قادرة على انتاج شغل أكثر من الشغل الذي بذل فيها ؟ أوبعبارة اخرى ، هل ان مقدار الشغل الذى تنتجه الاشياء يساوي ، في حده الأعلى ، الشغل المتراكم فيها ؟ وهل ان كل شيء يستطيع ان ينقل الى غيره ماتراكم فيه من شغل فحسب ، أم انه قادر على ان ينقل الى غيره أكثر من الشغل الذي صرف عليه ؟ او ، على حد

قول الماركسيين ، هل قيم الاشياء ثابتة أم متغيرة ، أم ان هنـــاك حالة ثالثة في القضية ؟ هنا يلزم الدخول في بعض التفاصيل ، وذلـك لان بعض الاشياء ليس قادرا على ذلك، وبعضها الاخر قادر ٠فاذا كـان الأمر كذلك ، فما السر فيه ؟

جـ ـ هل ان نظرية كارل ماركس في القيمة الفائضة تظهـــر الرأسمالية بمظهر الظالم ، أم انها على العكس من ذلك تراهـــا مظهرا من مظاهر العدل ؟ وبعبارة اخرى ، هل يبرئ كارل ماركـــس الرأسمالية حقوقيا واخلاقيا ويطهرها ويصحح قانونها ،أم انه يثبـت عليها الظلم ويدينها به ؟

د ـ ترتبط القيمة الفائضة في نظرنا بعدم عدالة الأجر مـن جهة، وباستغلال المستهلك من جهة اخرى، وبآلة من جهة ثالثة ٠

نعتقد ان القمية الفائضة في الرأسمالية الجديدة كامنة فـي التكنولوجيا والصناعة ٠ ان المخترعين هم الذين تمكنوا من صنـع ادوات قادرة على ايجاد مقدار من الشغل يفوق مئات المرات ،بـــل ملايين المرات ، مقدار الشغل الذي صرف عليها ، وباستخـــدام الطبيعة ايضا ٠ ان الرأسمالي يشترى نتاج العلم ، الذي هو مـــن ثمار نبوغ العلماء والتقدم الاجتماعي ويعود للمجتمع ، لا للفـــرد (وذلك لأن العالم المخترع نفسه غير قادر على احتكار اختراعـه لنفسه)فيستخدمه وينال ربحا وفيرا ٠ ينبغي ان نبحث عن جـذور

المخالفات التي ترتكبها الرأسمالية الجديدة ، وترتكبها التجارة ايضا ، والمرتبطة بالمعمل والمصنع ، في هيمنتها على الوسائل التي تخص عموم الناس وليست للبيع والشراء .

وهذا هو مايستلفت النظر في الاشتراكية .ان هذه الوسائل على نوعين : الوسائل والمنابع الطبيعية ،والوسائل والمنابع الصناعية . ولذلك فقد كان بأمكان الاشتراكية ان تظهر في القديم (لوجود المنابع الطبيعية) وكذلك في الجديد (لظهور المنابع الصناعية اضافة الى المنابع الطبيعية) .

هـ ـ هل الربح الذي يتقاضاه التاجر جزء من فائض قيمة المنتج ؟

يقول الاشتراكيون ان التاجر ،في النهاية،هو الذي يستغل المنتج ،اوان الربح الذي يتقاضاه ـ اذا كان فائضا عن مقدار الشغل الابداعي الذي يقدمه ـ فان المستهلك هو المستغل وليس الاشتراك في فائض قيمة المنتج (اوكلاهما) .

ان الاشتراكيين ، بحسب نظريتهم القائلة بأن كل سلعة تباع بالضرورة بقيمتها الحقيقية ،وان السوق هي التي تعين القيمة، لايجدون مندوحة من ان يعتبروا الارباح التجارية الفاحشة اعتداء على حقوق المنتجين فحسب . اما في نظرنا نحن الذين لانقر هذا، نرى ان الارباح التجارية الفاحشة قد تكون اعتداء على حقوق

المنتجين ، وقد تكون اعتداء على حقوق المستهلكين .

اما عن الجانب الأول فنقول :على الرغم من ان الاشتراكيين يقولون بأن فائض القيمة ،الناتج من بيع وشراء شغل العامل ، انما هو من سمات الرأسمالية الجديدة ، ولكننا نعتقد ان فائض القيمة هذا كان موجودا في القديم . ان معامل السجاد والاقمشة ومحلات الصياغة والنقش ، بل وحتى محلات الخياطة الكبيرة ومعامل الاحذية وغيرها ، يستخدمون العمال لقاء اجر معين ،ومن ثم كانوا يتاجرون بما ينتجه هؤلاء من شغل . كل مافي الأمر ان هذا قد توسع في العصر الحديث ، عصر الآلة . وان مجرد التوسع والتغير الكمي لابغير من ماهية الشيء، مالم يتحول الى تغير كيفي . اننا نعتقد ان السمة الرئيسة في الرأسمالية ،والتي تجعلها موضوعا جديدا للتفقة والاجتهاد ، هي الآلة . ان المكننة ليست مجرد زيادة في عدد الآلات ووسائل الانتاج باعتبار ان الانسان قد توصل الى وسائل انتاج افضل لما يريد انتاجه . بل انها التكنولوجيا والصناعة الجديدة ، بالاضافة الى ان تطور وسائل الانتاج قد وضع الآلة بمكان الانسان . ان الآلة مظهر من مظاهر فكر الانسان وارادته وقدرته . انها مظهر من مظاهر تكامل المجتمع ، وتجسيد لحضارة الانسان التاريخية ،وحصيلة آلاف السنين من صراع البشر الفكري ومساعيه العظيمة .ان الآلة تقوم مقام الانسان وانها

ليست اداة بيده . انها انسان مصطنع . انها تقوم مقام الانسان في غزل خيوطه ، في حياكة قماشه ، في خياطة ملابسه ، في حراثة ارضه ، في حصاد زرعه ، في درس بيدره ، في تعليب بضاعته . . . . ان الآلة تقوم بما كان الانسان يقوم به مباشرة . ان المكننة لاتعني اكمال نواقص ادوات الانسان اليدوية ، كما لو كانت تطويرا في رفشه اليدوي ، وتحسينا لأنائه وسكينته ومقصه . بل لايمكن القول بأنه قد استبدل قوة ذراع الانسان بقوة من الطبيعة وان الانسان بدلا من ان يحرك آلة بيده ، كما كان يحركها من قبل ، راح جهاز يحركها . كلا ، ان الأمر أكثر من ذلك . ان الماكنة تقوم باعمال الانسان بصورة أدق وأنظم وبمحصول أوفر . . . في السابق كانت الآلة مجرد آلة بيد الأنسان يعمل بها . كان الانسان في القديم يستعمل السيف مثلا ، للقتل ، ولكنه الآن يوجه صاروخا بعيد المدى الى مدينة فيدمرها على من فيها . ان اعتبار الماكنة وسيلة من وسائل الانتاج في العصر الحاضر ، مثل اعتبار الانسان وسيلة من وسائل الانتاج بيد الانسان . ان الماكنة من القدرة على الانتاج بحيث انها تقوم مقام مشاعر الانسان مباشرة ان الطاقات العظيمة في المعادن والبخار والكهرباء والذرة هي في الواقع الانسان وقد تحولت عضلاته الى طاقة من المعادن والبخار والكهرباء والذرة .

في حقيقة الأمر ،انه المخترع الذي يقوم بكل هذا العمل بهذه الوسيلة . فالماكنة هي مظهر فكر المخترع وشعوره . وبعبارة اخرى ، هي مظهر تقدم المجتمع وتكامله وقد وضع تحت يد الرأسمالي .

ان الماكنة ليست قطعة من حديد كحديد السكين التي يمكن ان تكون لها خصوصية منفردة في مشاعر الانسان الطبيعية ، ولاهي قطعة خشب عادية اقتطعت من شجر الغابة ، ولاعلاقة لها بالمجتمع ولاحتى بأي فرد منه . ان الماكنة عندما تشتغل وتعمل ،انما يكون عقل العالم الفلاني هوالذي يشتغل ويعمل بعضلات واعصاب معدنية، بل هو عقل المجتمع وحضارته الذي يشتغل ويعمل . واخيرا ، ان المجتمع كمجتمع اذ يظهر في شكل ماكنة على مدى مئات القرون تعمل وتشتغل ،انماهو نبوغ المجتمع الانساني على امتداد التاريخ قد تجلى بهذا الشكل .

* * *

لابد لنا من باب التوضيح ان ننوه هنا ببعض المباني الفلسفية التي كانت موضع قبول الاستاذ الشهيد والتي ادت الى ابراز نظرته في القضايا الاقتصادية والملكية ووسائل الانتاج .

ان واحدة من اهم المباحث الفلسفية في ميدان [illegible] هو بحث اصالة الفرد واصالة المجتمع، اذ يجرى البحث في ان المجتمع

مركب من افراد ،وفي كل تركيب اما ان تكون الاجزاء حقيقية ،ويكون الكل اعتباريا ، كالافراد العاملين في دائرة من الدوائر او الاجزاء التي تتألف منها عمارة من العمارات ، حيث ان كل الذي تتمثل فيه الحقيقة الواقعة هو تلك الاجزاء الخاصة ،اما الهيئة التركيبية لتلك الدائرة ككل (العمارة او الدار) فهي أمر يعتمد على ما لهذه المجموعة من اثر خاص (وفي النهاية لايكون هناك شيء سوى مجموع آثار الاجزاء) . اننا في اصل واقعيتنا لانملك شيئا اسمه (الدار) فكل ماهنالك هو الحجر والآجر والخشب والزجاج والطين والحديد ، ولكن بتجاور هذه الاجزاء تنتج فائدة ثانوية ، وعلى اعتبار هذه الفائدة نطلق اسم (الدار) على هذه المجموعة من الاجزاء .اما الذي يكون له الحكم ،وعلى خصائصه يعتمد احتساب الآثار ، فهو تلك الاجزاء ذوات الواقعيات الاصيلة . ان اثر قيام الدار يتأتي في الواقع من آثار كل جزء من الاجزاء المكونة لها ، على الرغم من ان كلمة دار المجازية لاتفيد شيئا سوى مجموع الآثار الفردية لتلك الاجزاء .

اوبالعكس ،الكل هو الحقيقة والاجزاء هي الاعتبارية ، مثل مفهوم الخط في الرياضيات ،اومثل التفاعلات الكيمياوية العنصرية في الطبيعة . فالخط في الرياضيات عبارة عن حقيقة ممتدة ومتصلة في بعد واحد وباتجاه واحد فقط . ان مايقيم هوية الخط

هو الوحدة والاتصال ، إلا ان عقلنا يفترض وجود عدد من النقاط على الخط الذي يقسمه الى اجزاء وخطوط ، مع ان افتراض النقاط لتعريف الخط افتراض اعتباري وغير حقيقي . ان كل خط عبارة عن وحدة حقيقية ممتدة ومتصلة ، اوكما قلنا في مثال التفاعلات الكيمياوية ، حيث ينتج من تفاعل عناصر مختلفة شيء جديد ، كالماء مثلا ، والذي لانجد فيه أقل اثر من آثار العنصرين المكونين له ، الاكسجين والهيدروجين ، وله خواص تختلف كل الاختلاف عن خواص كل من عنصريه ، ولانجد في تلك الخواص أثرا مميزاً ذا دور وحكم ابداً في خواص الماء الجديدة ، على الرغم من ان العنصرين يعودان الى طبيعتهما الأولى واستقلالهما التام بعد تحليل الماء . ولكن مادام الماء ماء فلا يمكن ان نعثر فيه على أي أثر لعنصرية ولالخصائصهما .

هذا البحث يصدق ايضا بشأن المجتمع. بعض يرى ان المجتمع، مثل الدار اوا لادارة حالة اعتبارية تتألف من افراد حقيقيين ، وهؤلاء هم اصحاب النظرية القائلة بأصالة الفرد ، والتي ترى ان جميع الحقوق والتبعات تخص الفرد ، واذاكان في المجتمع شيء من الحكمة فانما ذلك يكون في الواقع لمصلحة الافراد فردا فردا ، أي حكم الفرد بشكل جماعي أوفي مجموعة . وعندما يدور الحديث عن تقدم المجتمع أوعن انحطاطه وسقوطه ، وعن ثقافة المجتمع

أوعن دينه أوعن أي شيء آخر ، انما يدور لتبيان خصائص مجموعة من الافراد الذين يظهرون بهيئة جماعية في تصور عقلي .

هذه النظرية تعتبر من جهة اساس الديمقراطية ،وهي من جهة اخرى من المبادئ الرأسمالية .

ثمة نظرية اخرى تقول : ان المجتمع هو الحقيقي ، والفرد هو الاعتباري ، وبالطبع ليس المقصود جسد المجتمع وشخصه ولا الفرد فالمقصود هو روح المجتمع والافراد . فهؤلاء يقولون ان الفرد من حيث كونه فردا ليست له شخصية البتة ، وانما هو يملك مجموعة من الغرايز البدائية الحيوانية . ان كل مايعتبر من مظاهر الشخصية والثقافة والحضارة ،انما هو خاص بروح الجماعة والمجتمعات المختلفة ، ولكنه يرى في قالب الفرد .

على الرغم من ان هذه النظرية ليست مادية ، لأن واضعها والمدافع عنها في القرن التاسع عشر هو العالم الاجتماعي الفرنسي الشهير (اميل دوركهايم) ، الا انها ، بعد اجراء بعض التعديلات عليها ، تعتبر من اسس نظرية المادية التاريخية الماركسية . ان النظرية القائلة باصالة المجتمع تنكر في النهاية ، دور الشخصية الانسانية وحريتها ،ولكنها تعتبر ، من جهة اخرى ، من اسس الاشتراكية والعدالة الاجتماعية .

هنا ينبغي ان نعرف وجهة نظر الاسلام والفلاسفة المسلمين

بالنسبة لهذه القضية ، فالاسلام كدين له نظرته الخاصة الى العالم لابد ان تكون له وجهة نظر مباشرة اوغير مباشرة في مختلف جوانب الوجود . كما ان الفلسفة الاسلامية ، باعتبارها نظاما فكريا ، لامناص لها من ان تبين موضعها في هذه المواضيع . وللاجابة على هذه التساؤلات ينبري الاستاذ الشهيد ، لأول مرة لتوضيح ذلك وفق المعارف الاسلامية ، سواء من الناحية الدينية أم من ناحية الفلسفه الاسلامية . على هدا النحو .

ان مايمكن القبول به من أصالة الفرد هو انه ليس هناك انسان كلي وذو وجود في الخارج ، الى جانب وجود الافراد ، سواء من حيث وجوده المادي أوالمعنوي . انما الموجود هو الكائن الفرد وهذا يمكن ان يؤخذ من جانب آخر على انه من الاصالة الاجتماعية كدليل على ان روح الجماعة والوجود الاجتماعي للانسان ليسا شيئا موهوما واعتباريا . ان افراد المجتمع ليسوا مثل اجزاء دار اواشجار بستان ، بحيث لايكون بينهم أي ارتباط أوتفاعل . ان قسما من شخصية الانسان ، بل ان القسم الأعظم منها ، مأخوذ من آداب المجتمع وثقافته وسننه وعاداته حيث يعيش . بل ان مجرد وجود ثقافة وسنن ثقافة وسنن ودين يعتبر مصداقا لهذا التفاعل والتأثير والتأثر الروحي بين افراد المجتمع ،وهو ضرب من ضروب تفاعل الافراد الروحي .

ولكن كيف يمكن الجمع بين هذين الموضوعين المتضادين ظاهريا ؟ ان (كيف) هذه تفاعل يضم اجزاء لها حقيقة ،ولها كل وجمع .

ان هذا التفاعل لون من تفاعل ثالث لامصداق له إلا في الانسان والمجتمعات الانسانية .

فاستنادا الى أصالة الروح يمكن ان نثبت ان في الانسان وجوداً غير مادي ، بالاضافة الى وجوده المادي الحقيقي (ولهذه الروح نفسها مقتضيات وتطلعات خفية وبالقوة ، هي الفطرة الانسانية) . في المجتمع تتفاعل ارواح الافراد وتؤثر وتتأثر ،وعلى اثر هذا التبادل في الانفعالات والمؤثرات المتقابلة ،تنشأ - الى جانب الخصائص الفردية - خصائص عامة وروح جماعية تصبح بعدا آخر يضاف الى ابعاد تلك الروح الفردية . أي ، من حيث الوجود الواقعي ، ليس هناك شيء سوى الارواح الفردية ، فالروح الجماعية ليست شيئا يقف على مبعدة منها ، ولاهي حقيقة منفصلة ، ولكنه محمول عام وخصيصة متوسطة (اطلق عليها القدامى اسم "المزاج") تحملها تلك الارواح الفردية . وفي الوقت الذي يكون لهذه الخصيصة المتوسطة والروح الجماعية درجة من الواقعية والهوية تتيح لها ان تتحكم في الافراد الى حد ما ،فان الارواح الفردية لاتذوب في الروح الجماعية ولاتفنى فيها ،بل تحتفظ بقدر

من استقلالها . هنا تأتي تلك النظرية العرفانية الفلسفية التي ترد في باب النظام الكلي وحقيقة الوجود، باسم (الوحدة في الكثرة، والكثرة في الوحدة) ،وترد في باب حقيقة نفس الانسان ومراتبها، فيقولون ان النفس الانسانية في حالة وحدتها الواقعية والحقيقية تكون لها تجليات ومراتب مختلفة كثيرة ، وهذه في بعض الحالات تكون متضادة . ان هذه النظرية الرفيعة تعيننا على تفهم كيفية استقلال سائر مراتب النفس عن الروح الجماعية التي هي بذاتها مرتبة من مراتبها ،وفي الوقت نفسه تحافظ على وحدة هذه الحقائق.ان تفاعل الارواح الفردية وظهورخصائص وهوية جماعية جديدة لايشبه سائر التفاعلات الحقيقية والكيميائية ،حيث لايكون للاجزاء والعناصر أي استقلال فردي ضمن المركب ،بل تمحى آثارها وتفنى في المركب .ان الروح الجماعية إن هي إلا مرتبة من تلك الروح الفردية نفسها ،ومظهر من مظاهر التأثر والتأثير اوالتفاعل بين افراد المجتمع انفسهم ، وهذه كلها تحصل ضمن فطرة الانسان التي تبحث عن الكمال والخير والفضيلة ،اذ ان هوية الافراد الاصيلة والانسانية هي نفسها الهوية الانسانية العامة التي هي من طبيعة الروح الفردية. ومن هذه البدايات تنعقد نطفة فلسفة التاريخ الاسلامي ،وهذه تتطلب بحثا مفصلا في مكانه .

ان ماأكدناه حتى الآن واهتممنا به هو (الوحدة في الكثرة،

والكثرة في الوحدة) في النفس ، حيث بمقتضى ذلك يكون تفاعل الارواح الفردية وايجاد الخصائص الجديدة ،أي الروح الجماعية ، امراً حقيقيا ، وليس اعتباريا ،الأمر الذى ينتج عنه ان تكون اصالة المجتمع اصالة حقيقية اساساً للاشتراكية الاجتماعية ٠

وفي الوقت نفسه ، مراتب الروح الأخرى الفردية لاتذوب كليا في هذا المركب ، بل تبقى مراتب الاجزاء واستقلالها محفوظة (الكثرة في الوحدة) وتكون النتيجة ان تترسخ اسس ديمقراطية الشخصية الفردية الانسانية واستقلالها وحريتها ، وهكذا فان العقبة الكبيرة في طريق ايجاد فلسفة سياسية انسانية ، وهي تضاد الديمقراطية والاشتراكية ، سوف تزول بهذه الطريقة ، بحيث يتم وضع فلسفة اجتماعية وسياسية ، نظير الفلسفة الاسلامية الاجتماعية والسياسية ، حيث تؤخذ بنظر الاعتبار حقوق المجتمع واحكامه الحقيقية في الوقت الذي تبقى اهمية الفرد واستقلاله محفوظين ٠

ان الجذور الاسلامية في هذه النظرية ، حسبما يقول الاستاذ الشهيد ، اكثر ماتستبين في آراء الاستاذ علامة العصر الطباطبائى (قدس سره) في تفسيره للقرآن ، اذ يقول ان القرآن يؤكد ان للمجتمع وجودا حقيقيا ، وذلك في الآيات العديدة التي تتحدث عن حياة الامم وفنائها ، وعن قائمة اعمال الامم ومحاسبتها ، وعن علوها وانحطاطها ، بحيث يبدو وكأنه يتحدث عن اشخاص بذواتهم

وهذا يدل على ان المجتمع او الأمة في الاسلام لها حكمها ووجودها الحقيقي (لا الاعتباري) (ينظر تفسير "الميزان " للعلامة الطباطبائي) . ان السبب في ذكر هذه المواضيع الفلسفية بهذا الاجمال والايجاز ، في هذا البحث الاقتصادي ، هو ان هذه النظرية هي القاعدة الفلسفية لهذه النظرة الاقتصادية . فكثيرا مانجد بعض المفكرين المسلمين ، اوبعض الجماعات التي تنتسب الى الاسلام ، يقولون ايضا بأن ملكية وسائل الانتاج الآلية (وبعضهم يقول مطلق الملكية) هي ملكية عامة ،وليس للافراد تملكها . ولكن ينبغي الانتباه الى ان كثيرا من هؤلاء المفكرين يعتمدون في استدلالاتهم في هذا الموضوع ، اكثر مايعتمدون على اسلوب أهل الكلام ومنحاهم ، ويتوسلون بـ (الحسن والقبح) الاجتماعيين (العقليين بالطبع) . أي انهم يشاهدون واقع الرأسمالية الحاضر واستغلال الانسان للانسان ، فيعتبرونه عملا غير انساني وغير اسلامي ، ولكنهم في الوقت نفسه يرون ان ملكية وسائل الانتاج الآلية هي السبب ، شئنا أم ابينا ، في هذا الطراز من الاستخدام والاستغلال المذموم ، وعندئذ يحكمون بالغاء هذا النوع من الملكية ، ويعتبرون حكمهم هذا اسلاميا ايضا ، دع عنك الجماعات والافراد الغافلين عن واقع المسائل والواقعين تحت نفوذ الافكار الماركسية ،وبالنظر لضياعهم واغترابهم عن الثقافة

الاسلامية ، ولكي يزهو بانفسهم ، يرددون اقوالهم ببغائيا ، وينكرون وجود أي نوع من الملكية في الاسلام . ان مما يلفت النظر هو ان الماركسيين انفسهم يلجأون هنا الى القاعدة الكلامية عن الحسن والقبح (كاتب هذه السطور يعتقد ان الماركسية عموما ليست سوى علم الكلام ، انما هي علم كلام الحادي والتزاما لالحاد الى درجة انه اصبح احد المبادئ الرئيسة في الماركسية ، كما ان الفلسفة العملية (Pragmatism) معيار معرفتها ، فاذا ترجمنا هذا المصطلح الى الحسن والقبح الألحادي لم نكن بعيدين كثيرا عن الحقيقة) ، لأن الماركسيين لايستطيعون ،بحسب مبادئ منطقهم ، ان يشرحوا لماذا لايمكن ان تكون هناك ملكية خاصة لوسائل الانتاج الصناعية ؟ الأمر الذي بحث في البداية .

لاشك ان اية عقيدة ،مهما بدت مقبولة ومطلوبة ، لايمكن فرضها على الآخرين مالم يكن لها معيار منطقي معقول ، والا فان ذلك يكون اتجاها ديكتاتوريا واستبداديا ، اذ لاشك ان مقبولية فكرة ما في المجتمع ، ليست وحدها كافية ، بل يجب ان تكون مطلوبة ايضا ، أي ينبغي ان تنال اصوات الاكثرية من المجتمع . هنا يمكن القول بأن اشتراكية ماركس مقلوبة ، فبدلا من ان يكون رأسها في السماء واقدامها على الارض ، فانها تقف على رأسها واقدامها في الهواء . فالاشتراكية مبنية على المبدأ القائل بأن

الآلة رأسمال ثابت ، والقدرة على العمل رأسمال متغير ،ولكنها في الوقت نفسه غير قادرة على الاجابة على السؤال : لماذا تكون القدرة على العمل ،اوقوة ذراع الانسان ، رأسمال متغير ، والآلة رأسمال ثابت ، في الوقت الذي يقول فيه قانونهم بتساوى القيمة والشغل ، وان قيمة كليهما تكون بمقدار الشغل الذي بذل في انتاجهما ، وان كل شيء،حسب قوانينهم المادية، لايمكن ان ينتج اكثر من الشغل الذي صرف عليه ، كحد أعلى ؟

أما الاشتراكية التي بدئ مؤخرا بوضع حجر الاساس لها ، فهي مبنية على مبدأ اعتبار الآلة رأسمال متغيراً . ان أكثر ماتدعيه الاشتراكية الماركسية هو القول بأن الراسمالي ينال ارباحه عن طريق غير مشروع .أما :لماذا يجب ان يؤخذ منه رأسماله ليعطئ الى المجتمع ؟ فلاجواب لديهم على ذلك . غير ان الاشتراكية الجديدة تقول ان سبب ذلك هو ان الآلة تخص المجتمع ، وان الفرد لايحق له امتلاكها أصلا . ثم ، كما قلنا من قبل ونقول من بعد ، ان الاشتراكية الماركسية تظهر الرأسمالية اقرب الى العدالة منها الى الظلم .

أما القسم الثاني : وهو القول بأن الاشياء لاتستطيع ان تنتج من الشغل الابمقدار ما صرف عليها . فلو اخذنا الشغل المصروف على وجهه الأعم ، نجد انه موضوع فلسفي له علاقة بقانون (لافوازيه)

الذي يقول : المادة لاتفنى ولاتستحدث ، اوالقول ، بشكل أكمل لهذا القانون ،ببقاء المادة والطاقة . فبموجب هذا القانون يكون كل وجود وكل عدم عبارة عن تركيب اوتحليل ، وان مقدار كل من المادة والطاقة ثابت ومحدود .ولكن من جهة أخرى،ان الحد الأكثر في بقاء المادة والطاقة يكون في مجال الطبيعة الميتة، لاالطبيعة الحية. وهذا ماشرحناه في مقالة تحت عنوان (اصالة الروح مع بعض المواضيع من كتاب (مقدمة على الفلسفة)بقلم (ازوالد كولپه). ثم ، على فرض صحة الرأي حول مطلق الشغل الذي يحصل في الطبيعة لايجاد الاشياء ، كالحديد الذي يحتاج الى سنوات ، بل قرون ، حتى يصبح حديدا ، فطبيعي ان شغل الانسان في استخراجه وتصفيته واذابته واعداده لايعد شيئا مذكورا الى جانب شغل الطبيعة في ايجاد الحديد . ان الشغل الذي يستطيع الحديد ان ينجزه (القيمة الكامنة فيه) يساوى مجموع الشغل الذى صرف لانتاجه ، وهذا لاينحصر بالشغل الذي ينجزه الانسان ، كما ان الشغل الذي ينجزه الحديد لايقتصر على مايحقق فائدة الانسان ، أي التي توجد القيمة . ليس هناك مايمنع من ان ينجز الحديد مئات أوآلاف اضعاف الشغل الذي يجريه الانسان عليه مما ينفع الانسان .

الفهرست

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
نظرة الى الاقتصاد الاسلامي	١٩
القيمة	٤٢
الراسمالية الجديدة	٤٨
القيمة الفائضة	٨٠